

**الأراضي الزراعية في مصر وما فرض عليها**

**٩٢٣-١٢٢٠هـ / ١٥١٧-١٨٠٥م**

**(التنظيمات المالية والإدارية)**

**دكتور**

**محمود المرسى لاشين**

**استاذ مساعد بقسم المحاسبة**

**جامعة الأزهر**

بسم الله الرحمن الرحيم

الأراضي الزراعية في مصر وما فرض عليها \*

٩٢٣-١٢٢٠هـ / ١٥١٧-١٨٠٥م

( التنظيمات المالية والإدارية )

مقدمة:

هذا هو البحث الثاني في سلسلة أبحاث تهدف إلى كشف النقاب عن التطورات التي حدثت في الأراضي الزراعية في مصر منذ الفتح الإسلامي ، ولقد تناول البحث الأول أنواع الأراضي في الفقه الإسلامي وما يفرض على كل منها سواء على الناتج الزراعي أو على الانتفاع بالأرض الزراعية ثم كيف أُل الأمر إلى إقطاع الخراج وظهور ما عرف في الفقه بإقطاع الاستغلال وكيف تطور حتى نهاية عصر المماليك .

أما البحث الثاني فلقد تناول التنظيمات المالية والإدارية التي أدخلت على إدارة الأموال العامة في مصر أثناء العهد العثماني وحتى نهاية الحملة الفرنسية على مصر وما يترتب على ذلك من تغيير كبير في وضع الأراضي الزراعية وإحلال الأموال الأميرية محل الخراج ، مع التعرض للمصلحة التي كانت تتابع تحصيل الأموال الأميرية وهي الروزنامة وتوضيح هيكلها الوظيفي ، وهي الموضوع الرئيسي في هذا البحث .

ويتابع البحث الثالث دراسة أنواع الضرائب التي فرضت على الأراضي الزراعية واستخدامها بمشيئة الله .

والهدف الاساسى من وراء هذه الدراسة هو الكشف عن التطبيقات—  
العملية لتدبير الموارد اللازمة لتغطية النفقات العامة والتي وضعت قواعدها فى  
صدر الاسلام وخصوصا على يد أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضى الله عنه  
وغيره من الصحابة والمجتهدين ثم تتبع مراحل تطورها لبيان الانحراف عن هذه  
القواعد ، تمهيدا لاقتراح الحلول لبعض المشكلات والله من وراء القصد .

بسم الله الرحمن الرحيم

~~~~~

( ٢ ) الاراضى الزراعية فى مصر وما فرض عليها

٩٢٣-١٢٠ : ١٥١٧-١٨٠٥ م

( التنظيمات المالية والادارية . )

تمهيد :

استمر العمل بنظام الاقطاع (١) فى دولة المماليك ، فى الفترة من ٦٥٦ الى ٩٢٣ هـ / ١٢٦٠-١٥١٧ م ، حيث تخلت الدولة عن دورها فى تحصيل كثير من الابرادات العامة وتركت ذلك لمستحقى الرواتب من الجند وغيرهم ليقوموا بتحصيلها .

وفى ٢٥ رجب سنة ٩٢٢ هـ ( ٢٤ أغسطس سنة ١٥١٦ م ) تمكن السلطان سليم بن عثمان من هزيمة جيش المماليك قرب حلب ، ثم تقدم الجيش العثمانى الى مصر فدخل القاهرة عنوة فى ٨ محرم سنة ٩٢٣ هـ ( ٢ ) ( ٣٠ يناير ١٥١٧ م )

وبعد أن استقر الامر للسلطان سليم بالقاهرة شرع فى اعادة تنظيم اداراتها بالطريقة التى تكفل له السيطرة التامة عليها ، على الرغم من بعدها

( ١ ) انظر لاشين ، محمود المرسى : دراسة تحليلية للنظام المحاسبى فى الدواوين فى عصر الخلافة العباسية بالقاهرة فى مجلة جامعة ام القرى العدد الثانى ١٤٠٩ هـ .

( ٢ ) ابن اياس محمد بن أحمد بدائع الزهور فى وقائع الدهور تحقيق محمد مصطفى دار احياء الكتب العربية بالقاهرة ١٣٨٠ هـ / ١٩٦١ م الطبعة الثانية ج ٦٨ وما بعدها ، وحدى محمد فريد تاريخ الدولة العلية العثمانية تحقيق د احسان حقى دار النفائس ط ٢ بيروت ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م ص ١٩٣ .

عن مركزه الرئيسى بالقسطنطينية<sup>(١)</sup> من أجل ذلك جعل سليم ادارة مصر من خلال ثلاث هيئات ليس لاحداها سلطة الانفراد بالقرار بل أنها جميعا تخضع للسلطان وهذه الهيئات هى :

١ - الباشا<sup>(٢)</sup> وكان يطلق عليه فى بداية العهد العثمانى "ملك الامراء "

٢ - مجلس مكون من سبع بيكوات ، وهذا المجلس له حق مناقشة قرارات

Constantinople (١) هى بيزنطة القديمة أطلق عليها القسطنطينية

أى مدينة قسطنطين وهو اسم امبراطور كان يحمل هذا الاسم هو الذى جعل منها عاصمة للإمبراطورية الشرقية ويطلق عليها العرب كذلك اسم القسطنطينية أو قسطنطينية ، غير أنه بعد فتحها على يد الاتراك العثمانيين عام ٨٥٧هـ / ١٤٥٣ م قاموا بتغيير اسمها الى استامبول " برنارد صمويل : النقود العربية ، فى وصف مصر ترجمة زهير الشايب ج٣ المجلد السادس مكتبة الخانجي القاهرة ١٩٨٠م ص ١٢ رقم (١) بالهامش

(٢) باشا كلمة تركية منحونة فى الأرجح من "باشاه" الفارسية وهو مركبة من كلمتين : "باه" ومعناها قدم و"شاه" وتعنى السلطان أو الملك انظر : أدى شير ، السيد : معجم الالفاظ الفارسية المعربة ، مكتبة لبنان بيروت ١٩٨٠ ص ١٦ ، والباشا لقب أطلقه العثمانيون على كبار العلماء والولاة وحكام الاقاليم ، وفى أواخر النصف الاول من القرن التاسع عشر لقب به العسكريون من رتبة لواء ومنحه المدنيين من الوزراء وكبار الموظفين والأعيان ، ثم ألغى فى مصر بعد عام ١٩٥٢ م انظر : مجمع اللغة العربية المعجم الكبير ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٤٠١هـ / ١٩٨١ م ، ج ٢ ص ٢٥٠

(٣) بيكوات جمع بيك وهم رؤساء الفرق العسكرية الموجودة بمصر ، الشناوى عبد العزيز محمد : الدولة العثمانية مكتبة الانجلو ، القاهرة ١٩٨٠ م ج١ ص ١٣٥ ، وجاء فى المعجم الكبير : بك =  $\text{بك}$  لقب تركى يظن أنه من اللقب الايرانى الساسانى بمعنى مقدس ومعنى كلمة بك : السيد والرئيس والامير وكان يمنح براءة خاصه للعسكريين ٥٠ ولكبار الموظفين والاعيان وألغى هذا اللقب - مع باقى الألقاب - فى مصر بعد ثورة ١٩٥٢ م ، مجمع اللغة العربية : المعجم الكبير ، مرجع سابق ج٢ ص ٤٧٤ وما بعدها .

الباشا والتصديق عليها أو رفضها .

٣ - حكام الأقاليم وكانت مصر مقسمة الى أربع و عشرين وحدة ادارية وتسم تعيين حكام هذه الوحدات من المماليك - الذين كانوا يحكمون مصر قبل الاحتلال العثماني - واسند اليهم المساعدة في تحصيل الخراج والمحافظة على الامن الداخلى فى هذه الوحدات وكان لقب الذى يقيم منهم فى القاهرة " شيخ البلد " أى زعيم المماليك (١) أما حصيله الخراج المفروض على أراضى الديار المصرية فلقد قسمها السلطان سليم ثلاثه أقسام :

القسم الاول - لتغطية رواتب العسكريين المقيمين بمصر من الجيش العثماني وقدره عشرون ألفا من المشاة واثنى عشر ألفا من الخيالة ( الفرسان )

القسم الثانى - ينفق على الأماكن المقدسة بمكة المكرمة والمدينة المنورة

القسم الثالث - يرسل الى مركز الدولة بالقسطنطينية .

يقول على مبارك : ان السلطان سليم لما أخذ مصر ورأى غالب حكامها من المماليك الذين ورثوها عن ساداتهم رأى أن بعد الولاية (٢) عن مركز الدولة

---

( ١ ) الرافعى عبد الرحمن : تاريخ الحركة القومية وتطور نظام الحكم فى مصر ، لجنة التأليف والترجمة والنشر ، ط ٢ ، القاهرة ١٣٦٣هـ : ١٩٤٤م ج ١ ص ٢٤

( ٢ ) أصبحت مصر نيابة أو ولاية أو ايالة - كما فى المصطلح الادارى العثمانى بعد أن كانت مركزا للخلافة ، ولقد اصطحب السلطان سليم معه حين رجوعه الى بلاده الخليفة العباسى وانقطعت الخلافة والمبايعة من القاهرة الجبرتى ، عبد الرحمن : عجائب الآثار من التراجم والخبار تحقيق حسن محمد جوهر وعبد الفتاح المرنجاوى ، لجنة البيان العربى ط ١ ، القاهرة

ربما أوجب خروج حاكمها عن الطاعة ٠٠٠ فجعل حكومة مصر منقسمة الى ثلاثة أقسام ٠٠٠ من الباشا ٠٠٠ ومن بيكوات السبع وجاقات (١) ٠٠٠ وجعل حكام المديرات الأربع والعشرين من المماليك ولقب أحدهم المقيم بمصر شيخ البلد ثم رتب الخراج وقسمه أقساما ثلاثة وجعل من القسم الاول ماهية عشرين ألف عسكى بالقطر من المشاة واثنى عشر ألفا من الخيالة ، والقسم الثانى يرسل الى المدينة المنورة ومكة المشرفة والقسم الثالث يرسل الى خزانة الباب العالى ( خزانة السلطان ) ولم يلتفت الى راحة الاهالى بل تركها عرضة للمضار كما كانت (٢) .

وتغير الوضع الريادى لمصر وأصبحت ولاية فى الدولة العثمانية ، ولم يقف الأمر عند هذا الحد ، بل أن كثيرا من الصناعات الهامة اختفت من مصر بعد أن تم نقل أربابها الى مركز الدولة بالقسطنطينية ، يقول ابن ليلس " ومن العجائب أن مصر صارت نيابة بعد أن كان سلطان مصر أعظم السلاطين فى سائر البلاد قاطبة ٠٠٠ وأشيع أن ابن عثمان خرج من مصر وصحبته ألف جمل محملة ما بين ذهب وقصه ، هذا خارجا عما عنده من التحف والسلاح والصينى والنحاس المكنت والخيول والبغال والجمال وغير ذلك حتى نقل منها الرخام الفاخر وأخذ منها من كل شىء أحسنه (٣)

---

(١) وجاقات كلمة تركية وهى جمع كلمة وجاق وتعنى فرقة عسكرية وبيكوات السبع وجاقات تعنى رؤساء السبع فرق العسكرية الموجودة بمصر ، انظر الشناوى عبد العزيز محمد : الدولة العثمانية مكتبة الانجلو، القاهرة ١٩٨٠ ج ١ ص ١٢٥ .

(٢) مبارك، على : الخطط الجديدة لمصر القاهرة ومدنها وبلاطها القديمة والشهرة المطبعة الأميرية ، القاهرة ١٤٠٥ هـ ، ط ١ ج ٧ ص ٢٧ .

(٣) ابن اياس ، محمد بن أحمد : بدائع الزهور ، مرجع سابق ، ج ٥ ص ٢٠٦ وما بعده .

ولم يقتصر الامر على نزع الرخام من المنازل والقصور بل امتد أيضا الى اجتثاث الصناعات الدقيقة التي كانت موجودة ومزدهرة بمصر ونقل أربابها الى مركز قيادته بالقسطنطينية مما أدى الى اختفاء صناعات كثيرة من مصر ، يقول الجبرتي عن السلطان سليم : "ثم رجع الى بلاده وأخذ معه الخليفة العباسي وانقطعت الخلافة والمبايعة وأخذ صحبتته ما انتقاه من أرباب الصنائع التي لم توجد في بلاده ، بحيث أنه فقد من مصر نيف وخمسون صنعة ويؤكد ذلك ابن اياس حيث يقرر: وفي مدة اقامة ابن عثمان بالقاهرة حصل لأهلها الضرر الشامل وبطل منها نحو خمسين صنعة وتعطلت منها أصحابها ولم تعمل في أيامه بمصر (٢) .

واستمر العمل في بداية العهد العثماني في مصر بنفس النظم والاوزاع المالية التي كانت سائدة في أيام المماليك ، حيث يذكر الاسحاقى - وهو من مؤرخى العهد العثماني في مصر - عند كلامه عن ولاية " سليمان باشا الخادم" على مصر : وفي زمنه أحرقت الدفاتر الموضوعة بديوان مصر المحروسة وفي سنة ثلاث وثلاثين وتسعمائة (٩٣٣هـ/١٥٢٦م) عين الامير كيوان لمساحة قرى مصر وضبط أراضيها ، كل اقليم على حدته من الأتبان السلطانية ، والرزق والاقواف والاقطاعات وغير ذلك وكتب بذلك دفاتر محررة ووضعت بديوان مصر المحروسة وهي معول عليها الآن وتسمى دفاتر ترابيع سنة ثلاث وثلاثين وتسعمائة (٣)

---

(١) الجبرتي ، عبد الرحمن : عجائب الآثار ، مرجع سابق ، ج١ ص ٦٥

(٢) ابن اياس : بدائع الزهور ، مرجع سابق ج٥ ص ٢٠٧ .

(٣) الاسحاقى ، محمد عبد المعطى : أخبار الاول فيمن تصرف في مصر من أرباب الدول ، المطبعة الحسينية ، القاهرة ١٢٩٦هـ ص ٢٢٩ .



ولم يقف الامر عند حد اجتثاث الصناعات الدقيقة فى ذلك الوقت ونقل  
الرخام والذهب ٠٠٠ الخ بل وصل استغلال المواطن الى أن الجنود الاتراك  
الذين انتشروا فى أنحاء مصر لحماية الامن والمساعدة فى تحصيل الخراج الى  
أن يفرضوا على الفلاحين ضريبة خاصة تؤدى اليهم أسموها " الطلبة " وقد  
غالوا فيها وفى عدد مرات فرضها وكانوا يطلقون عليها أحيانا " حق الطريق (١)  
ولقد ترتب على فرض هذه الضريبة وقوع ظلم كبير على الفلاحين وحدث هذا  
بعد احتلال العثمانيين لمصر بثمانين عاما أى فى مطلع القرن الحادى عشر  
الهجرى / نهاية القرن السادس عشر الميلادى ، وكلما حاول الباشا مقاومة  
هؤلاء الجنود عاثوا فى الارض فسادا وتسببوا فى ايذاء كثير من العامة والخاصة  
يقول ابن أبى السرور - وقد عاش هذه الواقعة وكتب عنها : وأصل ذلك كله  
قيام طائفة من الجند المكتوبين فى بلاد الارياف مع كشاف (٢) الاقاليم فأظهروا  
العناد وسعوا فى الارض بالفساد وأحدثوا شيئا سموه الطلبة على الفلاحين  
والمزارعين فى سائر الاقاليم ٠٠ وصاروا يضاعفونها فى كل سنة من السنين (٣)  
ولم يتمكن الباشا نائب السلطان من مقاومة هؤلاء الجند والغاء هذه الضريبة  
الا فى عام ١٠١٧ هـ / ١٦٠٨ م (٤).

---

(١) البكرى محمد بن أبى السرور : كشف الكربة فى رفع الطلبة ، مخطوط قدمه  
وحققه د. عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم فى : المجلة التاريخية المصرية  
الجمعية المصرية للدراسات التاريخية المجلد الثالث والعشرون القاهرة ١٩٧٦م  
ص ٣١١

(٢) كشاف جمع كاشف وهو حاكم وحدة ادارية تعادل المركز ووظيفته تعادل وظيفة  
المأمور الشناوى عبد العزيز محمد : الدولة العثمانية مرجع سابق ص ١٦١ هامش ١

(٣) البكرى محمد بن أبى السرور : كشف الكربة فى رفع الطلبة ، مرجع سابق  
ص ٣١٠ وما بعدها .

(٤) المرجع السابق ص ٣٧٢ .

ومن أجل احكام السيطرة على تحصيل ما يفرض على الارض الزراعيــــــــــــة  
وغيرها أعاد العثمانيون تنظيم كافة النواحي المالية والادارية بأسلوب يختلف عما  
كان مطبقا في عهد المماليك سواء كان ذلك فى نوعية الضرائب التى قرروها أو—  
طرق تحصيلها ولعل أهم ادارة انشئت فى ذلك العهد كانت "ديوان الروزنامه".

### ديوان الروزنامه :

الروزنامه أو الروزنامج كلمة فارسيه وهى مركبة من كلمتين : روز أى يوم  
ونامه أى كتاب<sup>(١)</sup> ، يقول الخوارزمى : " الروزنامج تفسيره كتاب اليوم لانه  
يكتب فيه ما يجرى كل يوم من الخراج أو النفقه أو غير ذلك (٢) .

ولقد اشتهرت الروزنامه فى العهد العثمانى بأنها : المصلحة المكلفة  
بتسجيل ايرادات البلاد ومصروفاتها ولديها دفتر مبرى مال الكشوفيه<sup>(٣)</sup> وعنها  
تصدر السندات الى الملتزمين الذين يدفعون المال المبرى وتحفظ سجلات باسماء  
هؤلاء وقد المبرى الذى عليهم . (٤)

- (١) ادى شير ، السيد : الالفاظ الفارسية المعربة ، مرجع سابق ص٧٥ ،  
البستاني، بطرس: محيط المحيط، مكتبة لبنان بيروت ١٨٧٠م / ١٣٨٦هـ ج١ ص٣٧٨  
(٢) الخوارزمى، محمد بن أحمد بن يوسف: مفاتيح العلوم، تقديم د. عبداللطيف  
محمد العبد، دار النهضة العربية، القاهرة ١٩٧٨م ص٥٢ .  
(٣) سيأتى توضيح هذه المصطلحات — المال المبرى ، مال الكشوفية، الملتزمون  
... بمشيئة الله .

- (٤) شكرى ، محمد فؤاد : مصر فى مطلع القرن التاسع عشر ، جامعة القاهرة  
١٩٥٨م ج٣ ص١١١٧ .

ولقد كان ديوان الروزنامة فى البداية تابعاً للديوان الدفتري<sup>(١)</sup> الذى كان بمثابة وزارة للمالية ، ولكن بضى الوقت قل شأن الديوان الدفتري وزادت أهمية ديوان الروزنامه . وأول من أنشأ الروزنامه السلطان "سليمان بن سليم " (٩٢٦-٩٧٤هـ/١٥٢٠-١٥٦٦م) عندما سن قانونه الشهير لتنظيم شئون الادارة والحكم فى مصر وذلك فى عام ٩٣١هـ/١٥٢٥م والمعروف باسم " قانون نامه سليمان " (٢)

(١) الديوان الدفتري هو التنظيم الذى كان يقوم بمهمة ادارة الشئون المالية فى الدولة العثمانية وكان ينقسم الى أقلام مختلفة - بلغت نيفا وخمسين قلماً ومقره فى "الماسمة استانبول " وكانت الروزنامة أحد أقلام الديوان الدفتري وفى كل ولاية كان يوجد ديوان دفتري أيضاً وتتبعه الروزنامه . انظر : أقطاشى ، نجاتى وآخرين : الارشيف العثمانى ، مركز الابحاث للتاريخ والفنون والثقافة الاسلامية باستانبول ومركز الوثائق والمخطوطات بالجامعة الاردنية عمان ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م ص ٢٢ وجاء تعريف " الروزنامة " وتحديد اختصاصاتها - فى هذا الارشيف - بأنها الخزينة العمومية للدولة وكان يمسك بها جميع الدفاتر المتعلقة بالايادات والنفقات ، كما كان من بين أعمالها ضبط حسابات وقيود الاموال الواردة اليها والمنصرفة منها . المرجع السابق .

(٢) أحمد ، ليلي عبد اللطيف : الادارة فى مصر فى العصر العثمانى رسالة دكتوراه غير منشورة - جامعة عين شمس ، القاهرة ١٩٧٥ ص ٢٨٤ نقلا عن د . عبد العزيز محمد الشناوى : الدولة العثمانية ، مرجع سابق ج ١ ص ١٤٨ رقم (٢) بالهامش .

ويود الباحث الاشارة الى أن كثير من الأعمال التى استنهاها السلطان سليمان بن سليم كانت تنسب الى أبيه رغم أنه لم يصدر منها شيئاً ، وذلك على الرغم من أن كثير من الكتاب والمؤرخين كانوا يذكرون - كما سيأتى - أن كل شيء من صنع سليم ، يقول أحد العلماء المرافقين للحملة الفرنسية على مصر وهو "فورييه" FOURIN ان - سليمان لم يصدر اياً من هذه القوانين ، بل انه لم يكن يستطيع أن يفعل ذلك ، كما أن كل الانظمة التى يعتقد أنها من وضع سليم ليست الا من وضع خلفه سليمان " انظر : لا نكريه : الريف المصرى فى عصر المماليك العثمانيين ، فى : وصف مصر ، من وضع علماء الحملة الفرنسية ترجمة زهير الشايب ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ١٩٧٩م ج ٢ ص ١٣ ، غير أن الرافعى يرى استناداً الى ما ذكره ابن أياى فى بدائع الزهور وابن أبى السرور البكرى فى مخطوطته " الروضة المأنوسة فى أخبار مصر المحروسة ، وقد عاصر الاول الفتح العثمانى وشب الثانى فى بدايته : ان السلطان سليم قد وضع فعلاً قاعدة النظام السياسى للحكومة وهى ايجاد سلطين تتنازعاں الحكم وتراقب كلتاها الاخرى : الاولى / =

ولعل أدق أسلوب يوضح عمل هذا الديوان هو ما ذكره أحد العاملين به مجيباً على أسئلة وجهت إليه من المسئول عن الإدارة المالية أبان الحملة الفرنسية على مصر وهو استيف **ESTEV** الذي قام بجمع عدد من العاملين بديوان الروزنامة في منزله وحبسهم فيه لمدة ثلاثة أشهر حتى حصل على اجابات مكتوبة من أحدهم وهو " حسين أفندي " الذي نظم اجابته في ستة عشر باباً تعرض فيها الشرح كل ما يعرف عن الديار المصرية وأسماء<sup>٤</sup> ترتيب الديار

---

= سلطة نائب السلطان ( الباشا ) والثانية : سلطة رؤساء الجند ووضع أيضاً نواة السلطة الثالثة وهي سلطة البكوات المماليك الذين رجع اليهم حكم مديريات القطار المصري ٠٠٠ أما النظم المالية والقضائية فهي في مجموعها من وضع السلطان سليمان لأنها احتاجت زمناً طويلاً حتى استقرت قولعدها "الرافعي ، عيد الرحمن " : تاريخ الحركة القومية وتطورنظام الحكم في مصر ، مرجع سابق ، ج ١ ص ٧ ويؤكد ذلك ما رواه أحمد زنبيل - وهو من عو رضى العهد العثماني الأول - حيث أن السلطان سليم بعد أن فتح مصر أمر أن يكتب في الدواوين ولجميع الحكام بعدم المعارضة لجميع أصحاب الاقطاعات والارزاق والاقواف ٠٠٠ وكل من بيده شيء من الارزاق هو باق عليه ، ابن زنبيل ، أحمد : تاريخ السلطان سليم خان ، مجهول مكان الطبع الذي تم في ١٢٨٧هـ ، ص ١١٣ .

المصرية فى عهد الدولة العثمانية<sup>(١)</sup> وانتهى من ذلك فى ١٣ محرم ١٢١٦هـ  
آخر مايو سنة ١٨٠١ م ، ومن خلال أجوبة حسين أفندى<sup>(٢)</sup> يمكن  
اعطاء صورة واضحة عن هيكل الإيرادات العامة فى مصر فى عهد الدولة العثمانية  
وكيف تم تنظيم الشؤون المالية ، فالسؤال الأول كان : عن نظام مصر حين  
دخل السلطان سليم : كيف كان نظامها ؟ فأجاب المذكور عن ذلك : حين  
دخل السلطان سليم وملك مصر رتبها بترتيب عظيم ٠٠٠ وحين أراد التوجه  
من مصر أقام وكيلًا عنه يحكم فى القاهرة المذكورة<sup>(٣)</sup> والسؤال الثانى كان عن  
الوكيل الذى أقامه : فأجابه المذكور : أن الوكيل هو الباشا الذى يحضر الى  
مصر ٠٠٠ وهو الحاكم فيها بسائر الاحكام وأذن له بالختم والعلامة على  
جميع التمكنات التى يقع فيها التغيير بالبيع والشراء<sup>(٤)</sup>

والتمكنات عبارة عن مستندات تثبت حقًا لحاملها أو الانتفاع بحق ،  
ولقد شاع استخدام هذا المصطلح فى عهد الدولة العثمانية ، وأهم مثال عليه

- 
- (١) قام بنشر هذه الاجابة والتعليق عليها د. محمد شفيق غربال وذلك فى  
بحثه : "مصر عند مفترق الطرق ١٧٩٨-١٨٠١م المقالة الاولى : ترتيب  
الديار المصرية فى عهد الدولة العثمانية كما شرحه حسين أفندى أحد أفندية  
الروزنامة فى عهد الحملة الفرنسية ، مجلة كلية الآداب جامعة فؤاد الاول  
(جامعة القاهرة ) ، المجلد الرابع الجزء الاول القاهرة مايو ١٩٣٦ ص ١-٩٦ .  
(٢) أفندى : لقد تركى يطلق على الموظفين المدنيين وعلى المثقفين عامه  
من كلمة يونانية تعنى السيد ، وقد شاع فى مصر زمن الاتراك ، مجمع  
اللغة العربية المعجم الكبير ، مرجع سابق ج١ ص ٣٧٨ .  
(٣) غربال ، محمد شفيق : ترتيب الديار المصرية ، مرجع سابق ، ص ٩٠ .  
(٤) المرجع السابق .

ما كان يسمى التقسيط<sup>(١)</sup> وهو مستند تعطيه الروزنامة للملتزم وهو الشخص الذى يتولى جمع الضريبة من الفلاحين .

ولقد سئل حسين أفندى "من أين كان إيراد الباشا وعوائده؟" ودراسة الاجابة التى قدمها حسين أفندى تعطى صورة واضحة عن كيفية ادارة البلاد فى عهد الدولة العثمانية ، ويحسن قبل بيان دخل حاكم مصر ( الباشا ) أو نائب السلطان أن نوضح كيف كان يتم شغل الأعمال فى ذلك العهد .

— كانت هناك أعمال تقلد عن طريق الشراء كباشوية مصر ( ٢ )

— كانت هناك أعمال يتم شغلها بالوراثة وهذا كان ينطبق على أعمال ديوان الروزنامة وغيره ففى حالة وفاة أحد العاملين يتولى واحد من أبناءه العمل بعد أن يدفع رسماً مقابل ذلك كان يسمى " الحلوان " وذلك ان كان هذا الابن أهلاً للقيام بعمل والده فان لم يكن للمتوفى ورثة يستطيعون شغل المنصب ، شغله أحد مماليكه ، ولحماية هؤلاء العاملين من تعدى

---

(١) المرجع السابق ص ١٠ رقم (٢) بالهامش .

(٢) يقول جورج كيرك GEORGE KIRK: وفى المدة التى حكم فيها العثمانيون مصر حكماً مباشراً ٥٠٠ بلغ عدد الولاة مائة وال ٥٠ وكانت المناصب العليا تشتري بطريق الرشوة "كيرك ، جورج: موجز تاريخ الشرق الاوسط ترجمة عمر الاسكندراني ، القاهرة ١٩٥٧ ص ٩٢ ، ويقول أحمد شلبي انه فى عام ١٠٧٩هـ / ١٦٦٨م جاء الى مصر باشا جديد وطلب الباشا القديم ليحاسبه لانه كان أعرض ( هكذا ) بطلب باشوية مصر والتزم بدفع ألف ومائتى كيس ويبلغ الكيس — كما سيأتى توضيحه — ٢٥٠٠٠ فضه أى أنه اشترى المنصب بمبلغ ١٢٠٠ × ٢٥٠٠٠ = ٢٠٠٠٠٠٠٠ فضه : شلبي أحمد عبد الغنى أوضح الاشارات فيمن تولى مصر القاهرة من الوزراء والباشات ، تحقيق د . عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم مكتبة الخانجي ، القاهرة — ١٩٧٨ ، ص ١٦٨ .

نوى السلطة كان عليهم سداد نوع من الضرائب اسق عليه فى ذلك الوقت  
لميرى الوظيفة " ويبقى هؤلاء فى أعمالهم حتى الموت أو أن تحدث من أحدهم  
خيانة ظاهرة .

يقول حسين أفندى حين سئل : عن الأفندية حين قررهـم السلطان  
فى خدمتهم كيف كان شروطه عليهم ، فأجابه أن سلطان سليم . . . شرط  
عليهم أن سئلوا عن أى شىء لا يعطون عنه جزاء الا أن حضر لهم  
فرمان (١) من نائب السلطان بالكشف عن المضرب ، وشرط عليهم أن دفاتر  
الميرى الأصل والخصم التى رتبها السلطان لم يكر أحد يطلع عليها خلاف  
خدمائها ، وأن الدفاتر التى ينتهى العمل بها تحتفظ فى خزانة ( مقللة ) فى  
القلعة ، وان كان يحصل من المذكورين خلاف شروط التى وقعت يقع لهم  
القصاص بحسب حالهم وعلى ذلك أجابوا وارتضوا . ويحكم هذا قررهـم فى  
خدمتهم ومكثهم فيها بتمكين ديوانى ، ومن بعدهم نرياتهم وماليكهم ان كانوا  
يكونون أهلا الى صنعة الكتابة ولا يقع فيهم تغيير ولا تبديل الا بالموت  
أو بخيانة ظاهرة وكل من مات منهم يدفع الى نائب السلطان الحلوان أتباعه .  
وقدر على الأفندية المذكورين جانب ميرى يدفعوندى ديوان السلطان لعدم  
التعدى عليهم فى كامل الامور . (٢)

---

(١) الفرمان : كلمة فارسية معناها عهد السلطان للولاية وأصل معناها الامر ،  
انظر: أدبى شير ، السيد / الألفاظ الفارسية المعربة ، مرجع سابق  
ص ١١٩ ، ويضيف البستاني : الفرمان كتاب سلطان يعطى الولاية ووكلاء  
الدول يعلن تنصيبهم وأموريتهم وربما أعطى فى امتيازات مخصوصة وأمور  
آخر ، انظر : البستاني ، بطرس : محيط محيط ، مرجع سابق ص ٢٠٠  
(٢) غربال ، محمد شفيق : ترتيب الديار المصرية مرجع سابق ص ٣١ وما بعدها





— جزء من حصيلة الجمارك عن الاصناف التى تستورد من خارج البلاد غير  
جمرك السويس .

— رسوم على دار سك النقود .

— ما يدفعه الملتزم الجديد الذى يحل محل الذى توفى وقد كان ذلك يسمى  
حلوان بلاد الأموات أى البلاد التى يموت ملتزموها — الذين تعهدوا بسداد  
الضريبة المفروضة على الأراضى الزراعية — فتصبح بذلك بلاد أموات ومن يدفع  
الحلوان للبasha — سواء كان الورثة أو غيرهم — ينتقل اليه الالتزام ، فكأنه  
بمثابة رسم تسجيل (١) .

يقول حسين أفندى ردا على سؤال : من أين كان إيراد البasha وعوائده  
فأجاب المذكور أنه رتب له إيراد وعوائد معلومة على أصناف البهار وفى كل فرق  
بن أربعمئة فضة (٢) وعوائد على الأمراء والصناجق (٣) وقت تلبسهم — تعيينهم  
— وعلى كشاف الولايات وقت توليتهم وعلى الجمارك مثل ديوان الاسكندرية ورشيد

(١) غربال محمد شفيق : ترتيب الديار المصرية مرجع سابق ص ١١ بالهامش .  
(٢) الفرق زنبيل يسع نحو ٣٥ قنطارا من البن والفضة كانت مسكوكات  
دقيقة من الفضة والنحاس يطلق على الواحد منها اسم "نصف" أو نصف  
فضة أو " باره" وكان يطلق عليها أيضا " الميذى " أو المدينى " وكانت  
المبالغ الكبيرة تقدر فى تلك الاوقات بالأكياس والكيس المصرى كان يطلق على  
مبلغ قدره ٢٥٠٠٠ نصف فضة ، أما العملة الذهبية فكانت تسمى "زرمحبوب"  
وزر كلمة فارسية و تعنى " ذهب وكان يساوى ١٨٠ فضة انظر

النقود العربية فى وصف مصر ، مرجع سابق ، ج ٣ ص ٦٢ ، ص ٩١ .

(٣) صنجق لفظة تركية لها عدة معان والمقصود هنا أحد أعضاء صناجق مصر  
أو جماعة أمراء محافظى مصر وكان عددهم فى معظم الاحيان أربعة وعشرين  
صنجانظر : الشناوى ، عبد العزيز : الدولة العثمانية ، مرجع سابق ج ١ ص ١٣٦ رقم (١)  
بالهامش .

ودمياط وبولاق ومصر القديمة وعوائد على أمين البحرين وأمين الخرد<sup>(١)</sup> وعلى  
الضريخانة - دار سك النقود - وعلى أرباب المناصب ، وجعل له حلووان  
بلاد الأموات (٢) .

وهكذا يتضح أن حاكم مصر في عهد العثمانيين لم يكن له راتب ثابت  
يدفع من خزانة الدولة ، وإنما كان دخله عبارة عن عوائد - أو رسوم - على  
جهات مختلفة فضلا عما كان يقرره لنفسه على أرباب بعض الوظائف ، الأمر  
الذي قد يدفعه لزيادة ما يقرره دون حسيب أو رقيب ، وهذا يفسر لماذا  
كانت باشوية مصر تتثرى من الباب العالي في القسطنطينية ، فمن يريد جمع  
ثروة كبيرة في وقت قصير ما عليه إلا أن يدفع مبلغا من المال للسلطان فيصدر  
الأمر بتوليده حكم مصر وفي فترة توليته عليه أن يجمع كل ما يستطيع جمعه .

---

(١) البحرين عبارة عن ساحلي بولاق ومصر العنيفة ويشرف أمين البحرين على  
تحصيل الرسوم المفروضة على الغلال الواردة للذين الساحلين وعلى السفن  
التي تسير في النيل والبحيرات ، أما الحدة فهي رسوم مفروضة على عروض  
النهر التي تقدم للجمهور وعلى المهرجين والنعالم والطبالين وكذلك على  
الاصرحة وعلى الصناع والتجار في مدن كثيرة ، استيف : النظام المالي  
والإداري في مصر العثمانية في : وصف مصر ، مرجع سابق ، ص ٥٥  
١٩٩ .

(٢) غربال ، محمد شفيق : ترتيب الديار المصرية مرجع سابق ، ص ١٠ .

وانا استعرضنا الاعمال التي كانت مسندة الى ديوان الروزنامه كما ذكرها حسين أفندي نجد أنها تتكون من الاقسام الاتية :

- قسم يختص بتسجيل الايرادات وينقسم الى أقلام فرعية على حسب نوع ومصدر الايراد .

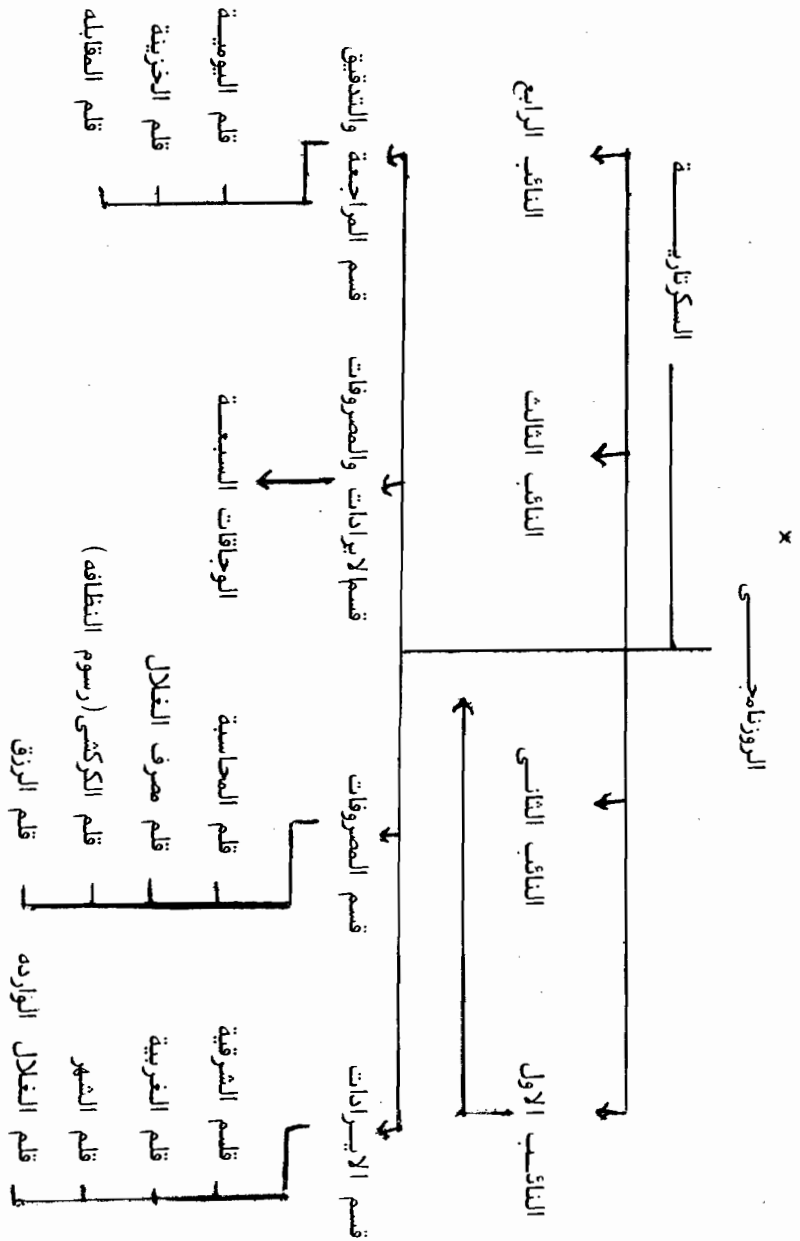
- قسم يختص باثبات المصروفات وينقسم كذلك الى أقلام فرعية .

- قسم يختص باثبات إيرادات ومصروفات محده ( خاص بالفرق العسكرية ) .

- قسم يختص بمراجعة وتدقيق ما تم اثباته من إيرادات ومصروفات .

وكان على رأس ديوان الروزنامه : الروزنامجى وهو كبير الافندية ومن تحته أربعة نواب لكل نائب اختصاص محدد كما كان فى الديوان قسم للقيام بأعمال السكرتارية وكتابة الأوامر التى تصدر عن الباشا .

ويمكن تصوير الهيكل الوظيفى لديوان الروزنامه فى مصر فى العهد العثمانى كما فى الشكل التالى :



\* خريطة للهيكل الوظيفي لديوان الروزنامة مستخلصة مما ذكره حسين أفندي وغيره.

والروزنامجى يعد بمثابة "مدير عام" للروزنامه ولم تكن هناك فى مصر ادارة تتولى تحصيل الايرادات العامة وأهمها المقررة على الاراضى الزراعيــــــــــــة سوى الروزنامه ، وكانت هذه الايرادات توضع مباشرة فى خزينة الروزنامــــــــــــة ، ويقتصر عمل الموظفين أو الافندية كما كان يطلق عليهم فى ذلك الوقت على مسك الدفاتر والسجلات الخاصة بأنواع تحويل أو تبديل الملكيات والوظائف التى تخضع لضريبة الميرى ، وكذلك عمل الحسابات سواء عما ينبغى على كل مالك أن يدفعه أو عن المصروفات التى يجب استقطاعها من عائد هــــــــــــذه الضريبة <sup>(١)</sup> وسوف يتضح ذلك عند بيان واجبات كل قسم والأقلام التابعة له ، ويصف حسين أفندى " الروزنامجى " بأنه : كبير الافندية والحاكم عليهم وخدمته - مسئوليته - تحصيل الاموال الأميرية وصرفها فى مرتباتها المرتبة بموجب دفتر السلطان سليم ٠٠٠ ومن تحت يده قلفاوات <sup>(٢)</sup> أربعة <sup>(٣)</sup> .

وفى موضع آخر يتحدث عنه فيقول : "أن الروزنامجى " من يقرره فى خدمته ، فأجابه انه يقرره الباشا باطلاع شيخ البلد وأعيانها بشرط أن يكون ذا فهم وعقل وتدبير ، وأن يكون أميناً لأنه مأنُون بقبض الا موال وصرفها

---

(١) لانكريه : الريف المصرى فى عصر المماليك العثمانيين ، فى : وصف مصر ، مرجع سابق ، ج ١ ص ٣٩ .

(٢) قلفاوات جمع قلفه وتعنى النائب أو الخليفة ، ويرى د. غربال أن قلفة تحريف خليفة ، ولقد استخدم حسين أفندى قلفة أحياناً وخليفة أحياناً أخرى عند كلامه عن نواب الروزنامجى الأربعة ، انظر : غربال ، محمد شفيق ترتيب الديار المصرية ، مرجع سابق ص ٢٦ .

(٣) غربال ، محمد شفيق : ترتيب الديار المصرية ، مرجع سابق ص ٢٥ .

وذا صناعة فى فن الاكتابة ٠٠٠والكتابة مطلوبة له من الافندية والكتبة التى  
تحت يده والحساب مطلوب له . (١)

— النائب الاول : باش (٢) قلقة " وهو الشخصية الثانية فى ديوان الروزنامة  
يعتد الروزنامجى ومن أعماله مراقبة سائر الموظفين فى الديوان ، كما  
أن عليه متابعة تحصيل الضرائب المقررة على شاغلى الوظائف ، كما أنه  
مسئول عن متابعة تحصيل أموال بلاد الجيزة ومسئول كذلك عن مراقبة أثبات  
جميع الايرادات والمصروفات وهو الذى يعطى الملتزمين أيصالات عند سدادهم  
الضرائب المقررة ، يقول حسين أفندى : ومنهم باش قلقة الروزنامة وخدمته  
أنه زيطيجى ( مراقب ) على سائر الأفندية ، ويقيد جميع آيراد مصر ومصرفه  
وعنده سجل بلاد الجيزة وقيد أسماء ملتزميها بقدر الأموال الميرية التى  
على الولاية المذكورة وعنده دفتر مال الكشوفية (٣) الذى هو مطلوب من أرباب  
المناصب والبلاد وقيد أسمائهم ، وهو الذى يعطى سندا الى الملتزمين الذين  
يدفعون المال الميرى (٤) .

— النائب الثانى : وعمله الاشراف على تسجيل ايرادات البلاد التى وقفت  
أراضيها لكسوة الكعبة المشرفة ، وعنده دفتر لاثبات بعض المصروفات العامة  
غير المتكررة والتى كانت تسمى " مصاريف الميرى (٥) .

- 
- (١) غربال ، محمد شفيق : ترتيب الديار المصرية مرجع سابق ص ٤٨ وما بعدها .  
(٢) باش فى اللغة التركية تعنى الرأس أو الرئيس ، انظر : الانسى ، عبد الباسط :  
تأسيس المباني من اللسان العثمانى ، جريدة الاقبال ، بيروت ١٣٢٨ هـ ، ص ١٢٨  
(٣) سيأتى توضيح ذلك بمشيئة الله .

(٤) غربال محمد شفيق : ترتيب الديار المصرية ، مرجع سابق ص ٢٦ .

(٥) المرجع السابق ص ٢٧ .

النائب الثالث : وكانت مسئوليته الاشراف على اثبات المصروفات العامة المنكرة (١)

— النائب الرابع : وكان عمله مراجعة وفحص رواتب الفرق العسكرية السبع الموجودة في مصر والايادات المخصصة لتغطية هذه النفقات ، يقول حسين أفندي : عن رابع خليفة الروزنامة وخدمته ، فأجابه أن خدمته حسـاب الموجبات<sup>(٢)</sup> مع أفندية الأوجاقات . السبعة وغيرهم أصول وخصوم<sup>(٣)</sup> .

ويعد بيان عمل كل نائب من النواب الأربعة للروزنامجى نستعرض فيما يلي أقسام الروزنامة والأقلام التى يتكون منها كل قسم :

#### أ- قسم الايرادات :

يتكون هذا القسم من أربعة أقلام<sup>(٤)</sup> يختص كل قلم منها باثبات ايرادات محددة سواء كانت هذه الايرادات محصلة من الاراضى الزراعية أم كانت على السلع المستوردة . ( الجمارك ) ، ولقد كان توزيع اثبات الايرادات فى

---

(١) المرجع السابق .

(٢) الموجبات : لفظ عام لما أوجب السلطان على نفسه صرفه من جباية مصر وموجبات العساكر هى مرتباتهم الثابتة ، غربال ، محمد شفيق : ترتيب الديار المصرية ، مرجع سابق ص ١٩ رقم (١) بالهامش

(٣) غربال ، محمد شفيق : ترتيب الديار المصرية ، مرجع سابق ص ٢٧ .

(٤) أقطاش، نجاتى وآخرين : الارشيف العثمانى ، مرجع سابق ص ٢٢ أحمد ، ليلي ، عبد اللطيف : تاريخ ومؤرخى مصر والشام ، مرجع سابق ص ٢٣ وما بعدها .

الاقلام المختلفة على النحو التالى :

### ١ = قلم الشرقية :

ويرأس هذا القلم " أفندى الشرقية " ومسئوليته : أنه كاتب على ولايات خمسة : الشرقية والمنصورة وقلوب والبحيرة وأطفيح وعنده سجل يقيّد فيه أسماء الملتزمين وقدر الأموال المبرية التى هى مطلوبة منهم ، وهو يعطى السندات الى الملتزمين الذين يدفعون المال المبرى وله عوائد على كل سنة ثلاثة وخمسين فضه أو أكثر على قدر المال الذى يدفع وله عوائد على جانب المبرى وعلى الباشا ٠٠٠ ومن تحت يده أفندية خمسة وعوائدهم عليه (١) .

ويتضح مما سبق أنه رغم تسمية القلم " بقلم الشرقية " الا أنه يقوم بمتابعة تحصيل واثبات الإيرادات المحصلة من أعمال أخرى غير الشرقية ، ولعل الشرقية كانت أهمها ولذلك سمي القلم بها ، وأن كان الملاحظ أن جميع الأعمال المذكورة تقع فى الوجه البحرى ما عدا أطفيح التى تقع فى الوجه القبلى .

ويلاحظ أن مصطلح " الاموال الاميرية " حل محل الخراج وذلك فى العهد العثمانى ، يقول حسين أفندى : " فى سبب ترتيب المبرى على البلاد ، فأجابه أن أصول الترتيب فى نظير عشور خراج الارض الذى كان يؤخذ من المزارعين ، وصار لآن مبرى وازداد حتى بلغ ذلك القدر (٢) .

(١) غربال ، محمد شفيق : ترتيب الديار المصرية مرجع سابق ص ٢٧ .

(٢) المرجع السابق ص ٥٣ .



فلقد سبق <sup>(١)</sup> أن الدولة تخلت عن دورها فى تحصيل الإيرادات العامة وظهر " إقطاع الاستغلال " حيث كان يقطع للأمير <sup>(٢)</sup> خراج مساحة معينة من الاراضى الزراعية يتولى تحصيل خراجها سدادا لراتبه ، وعندما استولى العثمانيون على مصر قاموا بالغاء هذا النظام الذى كان سائدا فى دولة المماليك وآل الى السلطان فى القسطنطينية ما كان يأخذه الأمراء ومن هنا جاءت - كما يرى الباحث - وصف هذه الأموال " بالاميرية " وساد منذ ذلك الوقت هذا المصطلح " الأموال الاميرية " يقول صاحب محيط المحيط : " الاميرى نسبة الى الامير والمال الاميرى ما يموءخذ على الاملاك الخراجية والميرى بالتخفيف عامية " <sup>(٣)</sup> بل تطور الامر فى مصر وأصبح يطلق مصطلح " الاميرى " على كل الإيرادات التى تحصلها الدولة سواء من الأرض الزراعية أو غيرها - كما سيأتى توضيح ذلك بمشيئة الله تعالى - واتسع نطاق استخدام كلمة " أميرى " أو - ميرى " حتى أنه أصبح يطلق على كل ممتلكات الدولة ، وأصبحت القوانين تصدر مشتملة على هذا التسمية ومن ذلك قانون أملاك الميرى الحرة <sup>(٤)</sup> الصادر فى عام ١٩٠٠ م / ١٣١٧ هـ .

---

(١) انظر لاشين ، محمود المرسى : دراسة تحليلية للنظام المحاسبى فى

الدواوين ، مرجع سابق ص .

(٢) الأمير : من يتولى الامارة ومن ولد فى بيت الامارة ويطلق الأمير أيضا على من يستشار فى الامور ويقال " أمر على القوم يأمر فهو أمير ، انظر الفيروز ابادى مجد الدين : القاموس المحيط، مرجع سابق مادقأمر، ج١ ص ٣٦٥ الفيومى ، أحمد بن محمد : المصباح المنير، مرجع سابق ج١ ص ٢٢، مجمع اللغة العربية : المعجم الوسيط ، مرجع سابق ج١ ص ٢٦٠ .

(٣) البستاني، بطرس: محيط المحيط، مرجع سابق ج١ ص ٣٨، وجاعفى المعجم الكبير "والاميرى كان يطلق فى مصر على الحكومى فيقال المدارس الأميرية والاموال الاميرية ، مجمع للغة العربية: المعجم الكبير، مرجع سابق ج١ ص ٤٧١

(٤) نظارة المالية : قانون أملاك الميرى الحرة ، المطبعة الاميرية بالقاهرة ١٩٠٠ م

أما عن أعمال قلم الشرقية فلقد كانت :

- ١- اثبات مقدار الاموال المربوطة على كل قرية في سجلات خاصة بذلك .
- ٢- اثبات أسماء الملتزمين المكلفين بتحصيل هذه الاموال ( سيأتى توضيح ذلك بمشيئة الله ) .

- ٣- اثبات توريد الأموال الأميرية واعطاء ايصالات السداد للملتزمين .

كما يتضح أن رئيس القلم يحصل على " عمولة تحصيل " رغم أنه لم يقيم بالتحصيل - وكانت هذه العمولة والتي كانت تسمى " عادة " تبلغ ٥٣ فضه على كل سند على الأقل ، حيث أن مقدار العادة يزداد اذا زاد المبلغ المسدد من الملتزم ولكن لم يوضح حسين أفندى مقدار الزيادة وعلاقتها بحجم المبلغ المسدد وهل كان يحصل على هذا المبالغ من الملتزمين - كما يرجح الباحث استنادا الى ان رئيس القلم كان يحصل على عوائد أو عمولة من الاموال الاميرية كما يتضح ذلك من قول حسين افندى " وله عوائد على جانب الميرى أما قوله بعد ذلك " وعلى الباشا " فتعنى أن رئيس القلم كان يحصل من الباشا - نائب السلطان - على عوائد كانت فى الغالب عينية عبارة عن ملابس أو غير ذلك . كما أوضح ذلك بالنسبة للنائب الاول من أنه كان يحصل من الباشا على فراوى (١)

كما يتضح أن مرتبات مساعدى رئيس القلم أو مروءوسيه كان عليه هو أن يدفعها لهم من ايراده ، حيث يقول حسين أفندى " ومن تحت يده أفندية خمسة وعوائدهم عليه " .

---

(١) غربال محمد شفيق : ترتيب الديار المصرية ، مرجع سابق ص ٢٦٠

## ٢ - قلم الغربية :

ويختص هذا القلم بمتابعة تحصيل واثبات الأموال الأميرية المقررة على الغربية والمنوفية ويعمل به ثلاثة أفندية مع رئيس القلم . (١)

## ٣ - قلم الشهر :

يختص هذا القلم باثبات الأموال الاميرية المربوطة على أطيان الوجه القبلى - باستثناء أطفح - ولقد كانت بعض بلاد الوجه القبلى تسدد الضريبة جزاً عينيا ( حبوب ) وجزاً نقدياً وبعضها يسدها بالكامل عينيا والبعض يسدها بالكامل نقداً ، أما سبب تحصيل الضريبة عيناً فلقد كان لتوفير الحبوب اللازمة لتغذية الفرق العسكرية بالإضافة الى ارسال كميات من الحبوب الى مكة المكرمة والمدينة المنورة .

ولقد أوضح ذلك حسين أفندى عندما سئل عن الوجه القبلى : كيف كان تحصيل ماله نقداً أو غلالاً فأجاب أن فيهم بلاداً عليهم مال نبارى (٢) وهو النقد وعليهم غلال وهو الحب ومنهم بلا مال خالى (٣) .

ولقد اختص قلم الشهر باثبات الاموال المحصلة نقداً ، أما تلك المحصلة

- 
- (١) غربال ، محمد شفيق : ترتيب الديار المصرية مرجع سابق ص ٢٨٠ .
  - (٢) المال النبارى والشتوى الخ وصف للمال مستفاد من نوع المحصولات الزراعية فمال النبارى هو المال عندما يفرض على أرض زرعت نرة ورويت بواسطة الآلات الرافعة وهذه الأرض يؤدى بعض مالها نقداً ، انظر : غربال ، محمد شفيق : ترتيب الديار المصرية ، مرجع سابق ص ٣٤٠ .
  - (٣) المرجع السابق ص ٣٣ وما بعدها .

عينا فلقد تكفل بها قلم آخر هو قلم الغلال كما سيأتى .

بالإضافة الى اثبات الأموال الأميرية - أو الميرى كما كان يطلق عليها أحيانا - المحصلة نقدا من الوجه القبلى كان يتولى " قلم الشهر " اثبات الأموال المحصلة من جمارك الاسكندرية ومياط ورشيد وبولاق ومصر القديمة ومال البهار والبحرين والخرده (١) وغير ذلك من الإيرادات المتنوعة ويرأس هذا القلم " أفندى الشهر " ويعاونه أربعة من الأفنديه . (٢)

#### ٤- قلم الغلال الوارده :

يتولى هذا القلم اثبات كميات الغلال الواردة من بعض بلاد الوجه القبلى والتي قررت عليها بدلا من النقد واذا كانت بعض البلاد تسدد الضريبة نقدا وعينا فان هذا القلم يتولى اثباتها أيضا ، ويرأس هذا القلم " أفندى الغلال " وهو الذى يعطى السندات الى الملتزمين الذين يدفعون المال والغلال والحب (٣)

#### ب - قسم المصروفات :

يتضمن هذا القسم أربعة أقلام يتولى كل قلم منها اثبات نوع محدد من المصروفات سواء كانت عينية أم نقدية وذلك على النحو التالى :

#### ١ - قلم المحاسبة :

يختص هذا القلم باثبات جميع مصروفات الدولة النقدية والعينية وكذلك

(١) سبق توضيح هذه الانواع من الإيرادات .

(٢) غربال ، محمد شفيق : ترتيب الديار المصرية ، مرجع سابق ص ٢٨

(٣) المرجع السابق ص ٢٨ .

المنصرف على الاماكن المقدسة ( مكة المكرمة والمدينة المنورة ) سواء كانت رواتب نقدية أم غلالا ، ويلاحظ أن أسماء من كانت تصرف لهم الرواتب أو الغلال من أهالي الحرمين الشريفين كانت مثبتة فى سجلات هذا القلم .

ومما هو جدير بالملاحظة أنه لم تكن هناك مبالغ معتمدة للصرف منها على أوجه الانفاق العامة المختلفة مثل الجسور التى كانت تقام على مجارى النيل لحماية الأرض الزراعية أو المستشفيات وغير ذلك ، بل كان الانفاق يتم وقت الحاجة ، يقول حسين أفندى فى معرض حديثه عن : أفندى المحاسبة وخدمته ٠٠٠ أن خدمته قيد جميع ما يتعلق بالدولة العلية مثل السكر والارز والعدس وجميع ما ينصرف من خزنة السلطان على العمارات وغيره بحسب موقع كل سنة لأنه لم يكن شيئا مقررًا ، وكذلك عنده دفتر صرة<sup>(١)</sup> الاشراف شريف مكة والمدينة والينبع وأغاوات<sup>(٢)</sup> الحرم وأهالى مكة والمدينة ، وكذلك عنده دفتر جرايات أهالى الحرمين ، وهو القمح المرتب لهم من جانب غلال الميرى ويرسل لهم فى كل سنة بأسماء أصحابه اسما باسم<sup>(٣)</sup>

## ٢ - قلم مصرف الغلال :

يتولى هذا القلم اثبات المنصرف من الغلال الى كل موظف أو مواطن

( ١ ) الصرة تعبير كان يطلق على الاموال المرسله من مصر لحكام وأهالى مكة المكرمة والمدينة المنورة وكان يطلق عليها أحيانا صرة الحرمين وعن تطور ما كان يرسل من مصر الى الاماكن المقدسة حتى عام ١٩٢٤م/ ١٣٤٣هـ انظر رفعت ، ابراهيم : مرآة الحرمين ، دار الكتب المصرية القاهرة ١٣٤٤هـ ١٩٢٥م ، ج ٢ ص ٢١٣ وما بعدها .

( ٢ ) أغا : لفظة تركية يقصد بها فى التركية العثمانية : الشيخ أو السيد هيوار : دائرة المعارف الاسلامية دار المعرفة ، بيروت ، بدون تاريخ

ج ٢ ص ٣٢٢ .

( ٣ ) غربال ، محمد شفيق : ترتيب الديار المصرية ، مرجع سابق ، ص ٢٨

طبقا للمحدد لكل منهم من قبل السلطة المختصة ، وكان يتمتع على —  
مخازن الغلال ( أهراء الغلال ) اعطاء أى كمية الا بموجب مستند —  
الشخص المسئول عن هذا القلم والذي كان يطلق عليه أفندى الغلال "أو"  
" أفندى المصرف " ويتضح ذلك من شرح حسين أفندى لاعمال " أفندى  
المصرف " حيث أوضح : أن خدمته قيد مصاريف غلال الميرى الحب كل واحد  
باسمه مثل الباشا والأمراء والأغوات والأوجاقات والمشايخ والأفندية وباقى  
الناس بموجب دفتر عنده ، ووقت الصرف يكتبون الموكلين بغلال الميرى ولم  
يقدرُوا أن يصرفوا ولا أردب واحد <sup>(١)</sup> الا بموجب ورقة من عند الافندى  
المذكور (٢) .

ويلاحظ أنه كان هناك فصل بين اثبات الغلال المحصلة كتوع من  
الضرائب العينية وتلك المنصرفة الى مستحقها سواء كانت جزءا من رواتبهم أم  
كانت مجرد مساعدة للمحتاجين ، وهذا الفصل يؤدى الى وجود رقابة على  
هذا العنصر الهام من إيرادات الدولة .

٣ = قلم الكركشى <sup>(٣)</sup> ( أو الكوركجى ) = ضريبة لنظافة مدينة القاهرة .

يقوم هذا القلم باثبات ضريبة أو مال " الكركشى " والتي فرضت

---

(١) يلاحظ ركافة الاسلوب وضعفه ، ولقد كان هذا من سمات العصر العثمانى  
ولعل ذلك يرجع الى أن لغة الطبقة الحاكمة لم تكن العربية  
(٢) غربال ، محمد شفيق : ترتيب الديار المصرية ، مرجع سابق ، ص ٢٩  
وما بعدها .

(٣) الكركشى من كلمة " كورك " التركية وهى آلة الجرف ، المرجع السابق  
ص ٣٠ رقم (٢) بالهامش ولعل كلمة "كورك" تحريف لهذه الكلمة .

للاتفاق منها على ازالة الاتربة والمخلفات من القاهرة ، واستمر استخدام هذه الاموال فى الغرض الذى فرضت من أجله ولكن بعد مضى عدد من السنين بطل اتفاق حصيلة هذه الضريبة فيما خصمت له ورغم ذلك استمر جمعها من المواطنين ، ولقد استولى السلطان - الموجود بالقسطنطينية - على هذه الضريبة وأضيفت الى ما يرسل الى القسطنطينية سنويا من مصر ، ولقد أوضح حسين أفندى أصل فرض هذه الضريبة وأنها سميت " مضاف " لأنها أضيفت الى الأموال الأميرية التى تجمع من الملتزمين حيث قال : عن مال الكوركجى الذى هو مضاف بالمال ما معناه ، فأجابه أن مال الكوركجى كان يقبض من البلاد خارجا عن الميرى ، ويصرف فى أجرة المراكب وغيره لنقل التراب من مصر ويرمى فى البحر المالح ، وكان قدر مبلغه فى كل سنة نحواً من ثمانمائة وعشرين كيساً مصرياً (  $25000 \times 28 = 700000$  فضه ) واستمر ذلك الحال مدة سنين وهم ينقلون التراب من القاهرة وكانت نظيفة ولم يكن فيها من الوحش شيء ومن بعد ذلك حصل تراخ وكسل وعدم التفات من الحكام فصاروا يأكلون ذلك القدر فى كل سنة ولم يصرفوه ، فبلغ ذلك السلطان وحضر منه أمر الى وكيله باضافة ذلك المبلغ على خزينته التى بقيت له فى ذلك الوقت من الميرى بعد المصاريف التى رتبها

( ١ )

أما عن أفندى الكركشى ، فلقد أوضح حسين أفندى : أن خدمته قيد مال الكركشى الذى على جميع البلاد ويقيد جميع أسامى الملتزمين لأجل

---

( ١ ) غربال ، محمد شفيق : ترتيب الديار المصرية ، مرجع سابق ، ص ٤٤ المراد بالخزنة ، ما كان يرسل الى السلطان فى القسطنطينية من الميرى بعد استبعاد بعض النفقات وسيأتى توضيح ذلك بمشيئة الله .

تحصيل المال المذكور (١) .

وهكذا يتضح ان السلطة الحاكمة كانت تفرض " ضريبة نظافة " على جميع البلاد من أجل نظافة مدينة القاهرة وأنها خصصت قلما يتولى اثبات هذه الضريبة والمقدار المحصل منها وأنها أضيفت الى الأموال المقررة على الأراضى الزراعية ، ورغم تحصيل هذه الضريبة لم تستخدم فى الغرض الذى فرضت من أجله الا لعدد من السنين واستولى عليها الأمراء ثم السلطان .

#### ٤ - قلم الرزق ( (الأوقاف )

الرزق جمع رزقة وهى أرض أو غيرها مما يغل يصرف ريعها فى وجوه البر (٢) وكانت تسمى " الرزق الاحباسية " لأن مصدر الإيراد حبس فلا يتصرف فيه بالبيع أو الارث أو غير ذلك .

وحيث أن هذا يتعلق بالوقف ونظرا للأثار الاقتصادية والاجتماعية الكبيرة لنظام الوقف فى الاسلام ، يحسن بيان حقيقة الوقف وكيف تطور حتى تتضح صورة الوقف فى العصر العثمانى وكيف كانت حسابات الوقف تعد ، ثم كيف استغلت إيرادات الأوقاف فى غير الأغراض المرسدة لها .

كان أول وقف فى الاسلام ما فعله رسول الله صلى الله عليه وسلم بأموال مخيريق الذى كان عالما من علماء يهود بنى النضير ، أسلم يوم أحد

---

(١) المرجع السابق ص ٣٠ .

(٢) مجمع اللغة العربية : المعجم الوسيط ، مرجع سابق ، ج١ ص ٣٤٢  
والرزقة من الالفاظ المولدة .



وأوصى أنه إذا قتل فأمواله لرسول الله صلى الله عليه وسلم " يصنع فيها ما يشاء <sup>(١)</sup> يقول ابن كثير : فجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم أموال مخيريق وكانت سبع حوائط ( بساتين ) أوقافا بالمدينة لله . قال محمد ابن كعب القرطبي : وكانت أول وقف بالمدينة <sup>(٢)</sup> .

وأخرج البخارى فى : باب الشروط فى الوقف ، أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه أصاب أرضا بخير فأتى النبی صلى الله عليه وسلم يستأمره فيها فقال : يا رسول الله : انى أصبت أرضا بخير لم أصب مالا قط أنفـس عندى منه ، فما تأمر به ، قال — رسول الله صلى الله عليه وسلم — ان شئت حبست أصلها وتصدقـت بها ، قال ، فتصدق بها عمر أنه لا يباع ولا يوهب ، ولا يورث وتصدق بها فى الفقراء وفى القربى ، وفى الرقاب وفى سبيل الله وابن السبيل والضيف ، لا جناح على من وليها أن يأكل منها بالمعروف ، ويباطم غير متمول <sup>(٣)</sup> .

أما رواية ابن حنبل فى مسنده ففى أن عمر بن الخطاب قال : يا رسول الله ، انى أريد أن أتصدق بمالى بـشمع ، قال : احبس أصله وسبل ثمرته <sup>(٤)</sup>

- 
- (١) ابن هشام ، عبد الملك : السيرة النبوية ، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد مكتبة الكليات الازهرية القاهرة ١٩٧٤ م ج٣ ص ٣٤ .
- (٢) ابن كثير ، ابو الفدا اسماعيل : السيرة النبوية ، تحقيق مصطفى عبد الواحد ، دار المعرفة ، بيروت ١٣٩٣هـ / ١٩٧٦م ، ج ٣ ص ٧٢ .
- (٣) البخارى ، محمد بن اسماعيل : صحيح البخارى ، مرجع سابق ، ج ٣ اخر حديث فى باب : ما يجوز من الشروط فى الإسلام .
- (٤) — ابن حنبل ، أحمد المسند / شرح أحمد شاكر . دار المعارف القاهرة ١٢٦٨هـ / ج ٢ ص ٢ وما بعدها .

والوقف والحبس والتسبيل كلها صريحة فى الوقف ، يقول الشيبانى  
فصرحة ثلاثة ألفاظ ٠٠٠ وقفت وحبست وسبكت ٠٠٠ لأن النبى صلى الله  
عليه وسلم قال : ان شئت حبست أصلها وسبكت ثمرتها ٠٠٠ وكنايته أى الوقف  
ثلاثة ألفاظ : تصدقت وحرمت وأبذت ٠٠٠ ولا بد فيها أى الكناية من نية  
الوقف . ( ١ )

وأما الارصاد عند الفقهاء فهو : تخصيص الامام غلة بعض أراضى بيت  
المال لبعض مصارفه ، يقول صاحب الفتاوى المهدية عن الأرض التى آلت  
لبيت المال : فايقافها لا يخلو الحال فيه اما أن يكون من قبل ولى الامر  
عنى مصارف بيت المال كالمجاهدين والعمال والعلماء والمفتيين والقضاة والأرامل  
والفقراء والمساجد واما أن يكون الايقاف لتلك الأرض من قبل من أقطعها له  
ولى الامر باذنه ممن يكون من مصارف بيت المال على من ذكر ، وعلى كل  
فالوقف صحيح لا على أنه وقف حقيقى بل على أنه ارصاد ولا يجوز نقضه  
ولا اخراجه عن مستحقه الذين هم من مصارف بيت المال حيث كان لمصلحة  
من مصالح عامة المسلمين . ( ٢ )

أما ابن عابدين فانه يوضح أن تخصيص ايرادات معينة للانفاق منها على  
مصالح المسلمين بحيث لا تخرج عنها ، هذا الفعل من جانب ولى الأمر يثاب  
عليه لأن بيت المال معد لمصالح المسلمين فاذا أبذته على مصرفه الشرعى يثاب

---

( ١ ) الشيبانى ، عبد القادر بن عمر : نيل المأرب بشرح دليل الطالب على  
مذهب الامام المبجل أحمد بن حنبل رضى الله عنه ، الطبعة الاولى  
المطبعة الخيرية ، القاهرة ١٣٢٤ هـ ج ٢ ص ٢ وما بعدها .

( ٢ ) المهدي ، محمد العباسى : الفتاوى المهدية المطبعة الازهرية ، الطبعة  
الاولى ، القاهرة ١٣٠١ هـ ج ٢ ص ٦٤٦ .

عليه لا سيما اذا كان يخاف عليه امراء الجور الذين يصرفونه فى غير مصرفه الشرعى ٠٠٠ ومفاده انه ارصاد لا وقف . (١)

واستشهد الامام مالك - رضى الله عنه - على صحة تخصيص ايرادات معينة للانفاق منها على المصالح العامة للمسلمين ، بما فعله رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه وسلامه عليه يقول الرهونى : " احتج مالك رحمه الله لما ناظره أبو يوسف بحضرة الرشيد فقال : هذه أحباس (٢) رسول الله صلى الله عليه وسلم وصدقاته ينقلها الخلف عن السلف قرنا بعد قرن (٣) .

أما عن كيفية محاسبة الشخص المسئول عن تحصيل ايرادات الأحباس للانفاق منها على ما أرصدت له من مصالح المسلمين وكان يطلق عليه " الناظر" فلقد أوضحها الفقهاء ، حيث سئل عبد الله العبدوس : عن كيفية المحاسبة فى الاحباس فأجاب : المحاسبة : أن يجلس الناظر والقابض والشهود وتتسخ الحوالة كلها من أول توليته الى اخر المحاسبة وتقابل وتحقق ويرفع كـل مشاهرة أو مسانية ( شـيـء أو سنويا ) أو كراء أو صيف أو خريف وجميع مستفادات الحبس حتى يصير ذلك كله نقطة واحدة ثم يقسم على المواضع لكل حقه ، ويعتبر كل المرتبات وما قبض ومن تحصى ومن لا وينظر فى المصير ولا يقبل فى ذلك الا جميع شهود الأحباس ويطلب كل واحد يخطئه ومن أفسد شيئا لزمه نمره (٤) .

- 
- (١) ابن عابدين ، محمد أمين دار المختار ، دار الكتب العربية ، القاهرة بدون تاريخ ج٣ ص ٤٣ .
- (٢) حبس الشيء : وقفه لا يباع ولا يورث وانما تملك غلته ومنفعته، انظر: - الفيروز ابادى ، مجد الدين محمد بن يعقوب: القاموس المحيط، مرجع سابق ج٢ ص ٢٠٦ ، مجمع اللغة العربية : المعجم الوسيط مرجع سابق ج١ ص ١٥٢ .
- (٣) الرهونى، محمد بن أحمد بن يوسف: حاشية الرهونى على شرح الشيخ عبد الله الزرقانى ، المطبعة لاميرية، الطبعة الاولى، القاهرة (١٣٠١هـ ج٧ ص ١٣٠ .
- (٤) المرجع السابق ص ١٥٦ .

ويتضح مما سبق أن فترة اعداد المحاسبة كانت محددة وكانت تعتمد الحسابات عن الإيرادات المختلفة سواء كانت تحصل شهريا أو سنوياً أو كانت عبارة عن إيجار أو كانت الإيرادات موسمية تحصل في الصيف أو الخريف بحيث يتم توضيح ذلك ويراجع ويفحص حتى يتم التأكد من صحة جميع الإيرادات وعند تحديد اجمالي الإيرادات يبدأ بعد ذلك في توزيع الإيرادات على مستحقيها وفقاً لشروط الواقف ولا يعتمد إلا المستندات المؤيدة بشهادة الشهود ويؤخذ في الاعتبار جميع المبالغ التي تصرف دورياً ومن الذي حصل عليها وهل هناك أشخاص أو جهات لم تحصل على حقوقها من الوقف وسبب ذلك ومن تسبب في افساد شيء من أموال الوقف كان عليه تعويضه من ماله الخاص ويرى الرهوني أن أجر ناظر الأحياس لا يكون : " إلا من بيت المال فان أخذها من الأحياس أخذت منه ورجع بأجره على بيت المال " (١)

وهنا يثور التساؤل عن مدى إشراف الدولة ورقابتها على الأوقاف بأنواعها المختلفة وهل كانت تترك في يد ناظر الوقف دون حسيب أو رقيب أم كان هناك إشراف من الدولة على الأوقاف ؟

وللإجابة على هذا التساؤل نستعرض فيما يلي وضع الأوقاف في مصر منذ الفتح الإسلامي لمصر وحتى خلافة هشام بن عبد الملك ١٠٥هـ/ ٧٢٤م كانت الأوقاف في أيدي المستحقين لها أو تحت إشراف ناظر الوقف - حسب شروط الواقف ٠٠ ولكن عندما ولي قضاء مصر " توبة بن نمر " ١١٥-١٢٠هـ / ٧٣٣-٧٣٨م كان : أول قاضي بمصر وضع يده على الأحياس ٠٠ في زمن

---

(١) المرجع السابق ص ١٥٤ .

هشام ، وانما كانت الأحباس فى أيدي أهلها أو فى أيدي أوصيائهم ، فلمّا كان توبه قال : ما أرى مرجع هذه الصدقات الا الى الفقراء والمساكين فأرى أن أضع يدي عليها حفظا لها من التواء<sup>(١)</sup> والتوارث ، فلم يمت توبه حتى صار الأحباس ديوانا عظيما (٢)

ومنذ ذلك التاريخ أصبحت الأوقاف فى مصر تابعة للقضاء وصار من المتعارف عليه أن يتولى القضاة النظر فى الأوقاف ، يقول الكندى : لما قدم هرون بن عبد الله الى مصر ( ٢١٧هـ ٨٣٢م ) لم يبق شيئا من أمور القضاء حتى شاهده بنفسه وحضره مع أهل مصر ، فمنها أنه لم يتخلف عن حبس بمصر يتولاه القضاة حتى وقف على غلته ووجوهه<sup>(٣)</sup> وهكذا يتضح أن الأوقاف أصبحت تحت اشراف الدولة وخضعت لرقابة القضاء .

ولقد كانت الأراضى التى ترصد للانفاق من ريعها على وجوه الخيـسر تعفى من الخراج ومن أى فريضة أخرى ، جاء فى النجوم الزاهرة : الرزق : مفردها رزقة وهى الأطيان التى كان يعطيها الخلفاء والملوك والسلطانين بمقتضى حجج شرعية أو تقاسيط<sup>(٤)</sup> ديوانية الى بعض الناس على سبيل الاحسان والانععام رزقة بلا مال . ومن تلك الأراضى ما هو موقوف صـرف ريعه على المساجد . . . وغيرها من الجهات الخيرية للقيام بمصالحها ودوام عمارتها

---

(١) التواء هلاك المال ، مجمع اللغة العربية : المعجم الوسيط، مرجع سابق ج١ ص ٩١ .

(٢) الكندى، محمد بن يوسف: الولاة وكتاب القضاة ، مطبعة الآباء اليسوعيين ، بيروت ١٩٠٨م ص ٣٤٦ ، لمزيد من التفصيل عن الأوقاف فى مصر أثناء عهد المماليك انظر أمين محمد محمد: الأوقاف والحياة الاجتماعية فى مصر

دار النهضة العربية ، القاهرة ١٩٨٠ .  
(٣) الكندى، محمد بن يوسف : الولاة وكتاب القضاة مرجع سابق، ص ٤٤٤ .  
(٤) سبق توضيح التقاسيط وأنها نوع من المستندات .

والصرف على القائمين باداراتها • ومنها غير الموقوف فيصرف ريعه الى مستحقيه والرزق من هذا النوع تتحل بانقراض أصحابها (١) ويتضح من هذا أن الرزق نوعان :

١ - نوع موقوف على الجهات الخيرية كالمساجد وهذا مؤبد ودائم ولا ينحل •

٢ - نوع غير موقوف بمعنى أنه محدد المدة بوفاة مستحقيه أو انقراضهم •

ولقد تعرض المقرئى - المتوفى سنة ٨٤٥هـ / ١٤٤١م - للأحباس منذ نشأتها وكيف كان يتم ادارتها وذلك الى زمانه - فى دولة المماليك - وجاء ذلك ضمن الجزء الثانى من خطه ولعل فى ذكر ما أورده المقرئى تفصيلا عن الأحباس لما يوضح حقيقة العمل فى جهاز هام من أجهزة الدولة وما كان يعتره من ضعف وقوة فضلا عن توضيح جانب هام من جوانب النشاط الاجتماعى وصورة من صور التكافل فى العصور الوسطى ، الأمر الذى يدحض ادعاءات - المستشرقين عن الأوقاف حيث يقول " بروكلمان " : ولكن هذه الأوقاف كانت تصد طبقة غير قليلة من الأمة عن طلب الرزق ، وتقود الى حياة من الكسل الدينى والتدروش ، مبعدة فى الوقت ذاته مساحات شاسعة من الأراضى عن نطاق الاستثمار ومن هنا جاز اعتبارها مسئولة الى حد بعد عن الانحطاط الاقتصادى فى الشرق (٢) وسنترك المقرئى يفند هذه الادعاءات موضحا الصور المشرقة للتكافل الاجتماعى ومساهمة نظام الاوقاف فى ازدهار الحركة العلمية

(١) ابن تغرى بردى ، جمال الدين أبى المحاسن : النجوم الزاهرة ، مرجع سابق ج٩ ص ٥٧ رقم (٦) بالهامش •

(٢) بروكلمان ، كارل : تاريخ الشعوب الاسلامية ، ترجمة نبيه أمين فارس منير بعلبكي ، دار العلم للملايين ، بيروت ١٩٦٥ الطبعة الرابعة ٢٧١

بل وامتدادها أيضا الى المصانع وأوجه النشاط الاقتصادي وذلك على العكس مما يدعيه بروكلمان ، يقول المقرئى : أعلم أن الأحباس فى القديم لم تكن تعرف الا فى الرباع <sup>(١)</sup> وما يجرى مجراها من المبانى وكلها كانت على جهات بر ، فأما المسجد الجامع العتيق <sup>(٢)</sup> بمصر فكان يلى أمامته فى الصلوات الخمس والخطابه فيه يوم الجمعة ٠٠٠ أمير البلد ، فتارة يجمع للأمير بين الصلاة والخراج وتارة يفرد الخراج عن الأمير فيكون الأمير اليه أمر الصلاة بالناس والحرب ولاخر أمر الخراج وهو دون رتبة أمير الصلاة والحرب ٠٠ ولم يزل الأمر على ذلك الى أن ولى مصر عنيسة بن اسحاق بن شمر من قبل المستنصر بن المتوكل على الصلاة والخراج فقدمها لخمس خلون من ربيع الآخر سنة ثمان وثلاثين ومائتين (٢٣٨هـ/٨٩٢م) وأقام الى مستهل رجب سنة اثنتين وأربعين ومائتين (٢٤٢هـ/٨٩٦م) وصرف ، فكان آخر من ولى مصر من العرب وآخر أمير صلى بالناس فى المسجد الجامع وصار يصل بالناس رجل يرزق من بيت المال ، وكذلك المؤننون ونحوهم ، وأما الاراضى فلم يكن سلف الامة من الصحابة والتابعين يتعرضون لها وانما حدث ذلك بعد عصرهم حتى أحمد بن طولون <sup>(٣)</sup> لما بنى الجامع والمارستان <sup>(٤)</sup> والسقاية وحبس

---

(١) الربع محلة القوم والدور التى ينزلون بها ، انظر : الفيومى ، أحمد بن محمد : المصباح المنير ، مرجع سابق ص ٢١٦ ، مجمع اللغة العربية المعجم الوسيط ، مرجع سابق ، ج ١ ص ٣٢٤ .

(٢) الجامع العتيق بمدينة فسطاط مصر ويقال عنه تاج الجوامع وجامع عمر بن العاص وهو اول مسجد أسس بديار مصر فى الملة الاسلامية بعد الفتح المقرئى ، الخطط ، مرجع سابق ج ٢ ص ٢٤٦ .

(٣) حكم مصر فى الفترة من ٢٥٧-٢٧١هـ / ٨٧٠-٨٨٤م

(٤) المارستان محل معد لاقامة المرضى ومعالجتهم وهى كلمة فارسية أصلها "بیمارستان" وهى مركبة من كلمتين : الاولى "بیمار" أى مريض "و"استان" أى محل ويطلق المارستان أيضا على المحل المعد لاقامة المجانين ، البستانى بطرس : محيط المحيط مرجع سابق ج ١ ص ١٥٠

على ذلك الأحياس الكثيرة لم يكن فيها سوى الرباع ونحوها بمصر ولـــــــم  
يتعرض الى شئ من أراضي مصر البته ٠٠٠ فلما قدمت الدولة الفاطمية (١)  
من المغرب الى مصر ٠٠٠ صار قاضى القضاة يتولى أمر الأحياس من الرباع  
واليه أمر الجوامع والمشاهد (٢) وصار للأحياس ديوان مفرد، وأول ما قدم المعز  
أمر فى ربيع الآخر سنة ثلاث وستين وثلاثمائة ٣٦٣هـ ٩٨٣م بحمل مال  
الأحياس من المودع ( لديه ) الى بيت المال الذى لوجوه البر وطولــــب  
أصحاب الأحياس بالشرائط ليحملوا عليها وما يجب لهم فيها ٠٠٠ وقال ابــــن  
الطوير : الخدمة فى ديوان الأحياس وهو أوفر الدواوين مباشرة ولا يخدم فيه  
الا أعيان كتاب المسلمين ٠٠٠ بحكم أنها معاملة دينية وفيها عدة مديريــــن  
ينوبون عن أرباب هذه الخدم فى ايجاب ارزاقهم من ديوان الرواتب وينجزون لهم  
الخروج ( المخرجات ) باطلاق أرزاقهم ولا يوجب لأحد من هؤلاء خرج الا  
بعد حضور ورقة التعريف من جهة مشارف ( مشرف ) الجوامع والمساجد (٣) -  
باستمرار خدمته ذلك الشهر جميعه ومن تأخر تعريفه تأخر الايجاب لــــه  
وان تمادى فى ذلك استبدل به أو توفر ما باسمه لمصلحة أخرى - أى أن الرواتب  
كانت لا تصرف لمستحقها الا بعد اثبات حضور صاحب الراتب باستمرار فى  
فى وقت الدوام المحدد لعمله ، وبعد كشف الحضور هذا المشرف على الموقع  
الذى يتم فيه العمل وكان يطلق على كشف الحضور : ورقة "التعريف" ومن  
يتأخر فى الحضور لا يصرف راتبه ، وان تكرر غيابه تم تعيين شخص آخر  
محله ، أو اذا كان يمكن الاستغناء عما يؤديه من عمل يتم توفير راتبــــه

(١) فى عام ٣٦٣هـ / ٩٨٣م

(٢) المشاهد هى الاماكن التى يزورها الناس التماسا للبركة ، المقريزى ، الخطط

مرجع سابق ج ٢ ص ٤٢٦ .

(٣) المسجد بيت الصلاة وموضع السجود ، ويقال للمسجد الذى تصلى فيه الجمعة الجامع  
لان جميع الناس لوقت معلوم، الفيومى، أحمد بن محمد : المصباح المنير مرجع سابق



لجهة أخرى ٠٠ وفى سنة ثلاث وأربعمائة (٤٠٣هـ / ١٠١٢م) أمر  
الحاكم بأمر الله بإثبات المساجد التى لا غلة لها ولا أحد يقوم بها — أى لا يوجد  
إيراد مخصص للانفاق عليها أو ليس هناك شخص يتولى ذلك من ماله الخاص — وماله  
منها غلة لا يقوم بما يحتاج اليه — أى المساجد المخصص لها إيراد ولكن لا يكفى  
لتغطية نفقاتها — فأثبت فى عمل — تقرير — ورفع الى الحاكم بأمر الله فكانت  
عدة المساجد على النحو المذكور ثمانمائة وثلاثين مسجداً (٨٣٠) ومبلغ ما  
تحتاج اليه من النفقة فى كل شهر تسعة آلاف ومائتان وعشرون درهماً  
(٩٢٢٠ درهماً) ٠٠٠ وفى سنة خمس وأربعمائة (٤٠٥هـ / ١٠١٣م) قرى يوم  
الجمعة ثامن عشر من صفر سجل بتحبيس عدة ضياع<sup>(١)</sup> وهى أطفح وصول وطوخ  
وست ضياع آخر وعدة قياسر<sup>(٢)</sup> وغيرها على الفقراء والفقهاء والمؤذنين بالجوامع  
وعلى المصانع والقوام بها ونفقة المارستانات وأرزاق المستخدمين فيها وثمان الأكفان  
وقال الشريف بن أسعد الجوانى كان القضاة بمصر اذا بقى لشهر رمضان ثلاثة  
أيام طافوا يوماً على المساجد والمشاهد بمصر والقاهرة ٠٠٠ لنظر حصر ذلك  
وقناديله وعمارته وما تشعث منه ، وما زال الأمر على ذلك الى أن زالت الدولة  
الفاطمية (٥٦٧هـ / ١١٧١م) فلما استقرت دولة بنى أيوب (٥٧٠هـ / ١١٧٤م) —

---

(١) الضيعة : الارض المغلة ، مجمع اللغة العربية : المعجم الوسيط ، مرجع سابق ، ج١ ص ٥٤٩ .

(٢) قيسرية فى الاصل كانت تطلق على بلد مثل " قيسرية فلسطين " والاصل  
قيصرية ، المنجد فى اللغة ، دار المشرق بيروت ١٩٨٦ م ص ٥٦٠ أما  
المقصود هنا فهو عبارة عن بناء مكون من عدة طوابق تستغل الاولى كمتاجر  
والعليا كسكن وتحدث عنها المقريزى فى خططه ج٢ من صفحة ٨٦ حتى صفحة  
٩١ ويغلب على الظن أنه أطلق عليها بعد ذلك وكاله .

أضيفت الأُحباس أيضا الى القاضى ثم تفرقت جهات الأُحباس فى الدولة التركية (١) وصارت الى يومنا هذا ( القرن التاسع الهجرى / الرابع عشر الميلادى ) ثلاث جهات :

الاولى : تعرف بالأُحباس ويلى هذه الجهة دوا دار (٢) السلطان وهو أحد الامراء ومعه ناظر الاحباس ولا يكون الا من أعيان الرؤساء ، وبهذه الجهة ديوان فيه عدة كتاب ومدير ، وأكثر مافى ديوان الأُحباس الرزق الاحباسية وهى أرض من أعمال مصر على المساجد والزوايا للقيام بمصالحها وعلى غير ذلك من جهات البر .

#### الجهة الثانية :

تعرف بالأوقاف الحكمية بمصر والقاهرة و يلى هذه الجهة قاضى القضاة الشافعى وفيها ما حبس من الرباع على الحرمين وعلى الصدقات والأسرى وأنواع القرب ويقال لمن يتولى هذه الجهة ناظر الأوقاف ٠٠٠ وكانت جهة عامرة يتحصل منها أموال جمّة فيصرف منها لأهل الحرمين أموال عظيمة فى كل سنة تحمل من مصر اليهم مع من يثق به قاضى القضاة وتفرق هناك صررا ، ويصرف منها أيضا (١) أى دولة المماليك ، فالمقريزى توفى عام ٨٤٥هـ / ١٤٤١م) أى قبل الغزو العثمانى لمصر عام ٩٢٣هـ / ١٥١٧م ) ويشير الباحث الى أن المؤرخين المعاصرين لدولة المماليك كانوا كثيراً ما يشيرون اليها على أنها الدولة التركية نظرا لأن أغلب المماليك كانوا أتراكا .

(٢) الدوا دار: لقب على الذى يحمل دواة السلطان ويتولى أمرها مع ما ينضم الى ذلك من الأمور اللازمة لهذا المعنى من حكم وتنفيذ أمور وغير ذلك بحسب ما يقتضيه الحال . والكلمة مركبة من لفظين : أحدهما عربى وهو الدواة والمراد التى يكتب منها ، والثانى فارسى وهو دار ومعناه مسك . ويكون المعنى " مسك الدواة " ، القلقشندى ، أحمد بن على : صبح الاعشى ، مرجع سبق ج ٥ ص ٤٦٢ .

بمصر والقاهرة لطلبة العلم وللفقراء شئ كثير .

#### الجهة الثالثة :

الأوقاف الأهلية وهى التى لها ناظر خاص اما من أولاد الواقف أو من ولاية السلطان أو القاضى وفى هذه الجهة الخوانك<sup>(١)</sup> والمدارس والجوامع<sup>(٢)</sup>

ويتضح مما ذكره المقريزى تطور الأوقاف ومدى تدخل الدولة لمساندة وتدعيم هذا الجهاز الهام الذى أدى دورا جليلا فى خدمة العلم نظرا لوجود أوقاف كثيرة يصرف منها على طلبة العلم وكذلك فى تقوية أواصر التكافل الاجتماعى بسد حاجات الفقراء والمساكين الى جانب الزكاة وغيرها فضلا عن تهيئة المساجد وتزويدها بما تحتاج اليه ليس فقط لكى يتمكن المسلمون من أداء العبادات ولكن بالإضافة الى ذلك لكى يتمكن المسجد من أداء دوره فى بث الوعى الدينى والقيام بدور فعال فى المجتمع المحيط بالمسجد ، كما يتضح وجود أوقاف للصرف من ريعها على بعض المصانع وماتحتاجه من خامات وأيد عاملة وهكذا امتد أثر الأوقاف الى النواحي الاقتصادية ولم يعد مقصورا على النواحي الاجتماعية وليس كما يزعم بروكلمان .

ولقد بلغت مساحة الاراضى الزراعية الموقوفة على كافة وجوه البر فى مصر زمن الناصر محمد بن قلاوون فى عام ٧١٠هـ / ١٣١٠ م مائة ألف فدان وثلاثون

---

(١) الخوانك أو الخوانق جمع خانقا ، وهى مكان يسكنه الصوفية الزواوى ، طاهر أحمد : ترتيب القاموس المحيط ، مطبعة الرسالة ، القاهرة ١٩٥٩ م ج ٢ ص ١١٤ رقم (١) بالهامش .  
(٢) المقريزى ، تقى الدين أحمد بن على : الخطط ، مرجع سابق ج ٢ ص ٢٩٤ وما بعدها

ألف فدان ( ١٣٠ ٠٠٠ ) فدان وكانت معفاة من الخراج (١) .

أما الجبرتي فيصور لنا كيف آل الأمر بالأوقاف في العهد العثماني موضحا حالها في بداية العهد ثم كيف تغيرت الأوضاع بفرض ضريبة على الأوقاف بعد أن كانت معفاة من كل ضريبة ثم يقدم لنا صورة لاستغلال المستفيدين من هذه الأوقاف .

ويرجع الجبرتي تخصيص بعض الأراضي الزراعية للانفاق من إيراداتها على وجوه البر الى صلاح الدين الأيوبي واقتدى به من جاء بعده من الملوك والسلاطين وغيرهم حيث يبنون المساجد ودور الضيافة والخلوات للمتعبدين وغير ذلك من وجوه البر ويرصدون لذلك أطيانا يخرجونها من أملاكهم ليستغلل إيراداتها للانفاق على هذه الجهات وكذلك للانفاق على بعض الأشخاص كطلبة العلم والفقراء ، وإذا مات المرصد عليه — الشخص الذي يستفيد من إيرادات هذه الأراضي — قرر القاضي أو الناظر إحلال شخص آخر من المستحقين محله ويقيم اسمه في سجل القاضي ودفتر الديوان السلطاني عند الأندى الذي كان يعرف بكاتب الرزق فيكتب الأندى سندا بموجب التقرير يقال له الإفراج ثم يضع علامته ثم علامة الباشا والدفتر دار (٢) ولكل إقليم من الأقاليم القبلية

---

(١) ابن تغرى بردى ، جمال الدين أبى المحاسن : النجوم الزاهرة ، مرجع سابق ، ج ٩ ص ١٣١ .

(٢) الدفتردار هو رئيس الديوان الدفترى وكان يتولى الاشراف على مالية مصر وجاء في مقدمة "نون نامه" الذى أصدره السلطان محمد الفاتح " أن الدفتردار هو القيم على أملاك السلطان وكان يحتفظ بالدفاتر والسجلات التى تبين إيرادات الدولة ونفقاتها انظر : الشناوى ، عبد العزيز محمد: الدولة العثمانية مرجع سابق ج ١ ص ٣٨٥ ، احمد ، ليلى عبد اللطيف : تاريخ وموزعنى سر والشام ، مرجع سابق ص ٢١ بالهامش .

والبحرية دفتر مخصص عليه طرة<sup>(١)</sup> من الخارج مكتوب فيها اسم ذلك الاقليم ليسهل الكشف والتحرير والمراجعة عند الاشتباه وتحرير حصص أرباب الاستحقاقات ، ولم يزل ديوان الرزق الأحبسية محفوظا مضبوطا في جميع الدولة المصرية حتى عام ١٢١٦هـ / ١٨٠١ م ) وبعد انتهاء الاحتلال الفرنسي حيث فرض الدفتر دار ضريبة على الرزق الأحباسية سميت مال حماية عن كل فدان عشرة أنصاف فضه أو أقل أو أكثر وذلك في جميع أنحاء الديار المصرية وتم تحرير دفاتر بذلك (٢) .

وبوضح الجبرتي طرق الاستغلال والابتزاز التي تعرض لها المنتفعون بهذه الأحباس ، حيث أعلن في عام ١٢١٦هـ / ١٨٠١ م أن مال الحماية الذي يفرض على الرزق "الأحبسية" هو تأكيد للأحباس وحماية لها من تطرق الخلل فانخدع الناس بذلك وأقبلوا على دفع هذا المال ويصور الجبرتي تردد المواطن على موظفي الادارة المالية واستغلالهم له أبشع استغلال حيث يقول " فكل من كان تحت يده شيء من ذلك قل أو كثر يكتب عرضحال ويذهب به الى ديوان

---

(١) الطرة : علامة ترسم على مناشير الملك ومسكوكاته يدرج فيها اسمه مع لقبه الخ على هيئة مخصوصة والصواب " الطغراء " والعامة تسميها "طرة" وهي لفظة تركية . انظر المنجد في اللغة ، مرجع سابق ص ٤٦٢ ، ٤٦٦ وأصل الكلمة في لهجة الغز ( طغراغ ) بمعنى العلامة المطبوعة للحاكم ودمغته أقطاش نجاتي وآخرين : الارشيف العثماني ، مرجع سابق ص ٤٧٥ ولقد كان لكل سلطان من سلاطين آل عثمان طغراء تخصه وتشكل من حروف اسمه وتكون عادة في أعلى الورقة وكان يضيفها موظف مختص لمنع التزوير مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الاسلامية وحدة الفن الاسلامي الرياني بدون تاريخ ص ٤٩

(٢) الجبرتي ، عبد الرحمن : عجائب الآثار ، مرجع سابق ج ٥ ص ٣٣٣ وما بعدها .

الدفتردار فيعلم عليه علامته ، وهو قوله "قيد" بمعنى أنه يطلب قيوده من محلّه التي تثبت دعواه ثم يذهب بذلك العرضحال الى كاتب الرزق فيكشف عليها في الدفاتر المختصة بالأقليم الذى فيه الارصاد بموجب الاذن بتلك العلامة فيكتب له ( كاتب الرزق ) ذلك تحتها بعد أن يأخذ منه دراهم ٠٠٠ ويكتب تحته علامته فيرجع به الى الدفتر دار فيكتب تحته علامة غير الاولى ، فيذهب الى كاتب الميرى فيطالبه حينئذ بسنداته وحجج تصرفه ومن أين وصل اليه ذلك فان سهلت عليه الدنيا ودفع له ما أرضاه كتب له تحت ذلك عبارة بالتركى لثبوت ذلك ، والا تعنت على الطالب بضروب من العلل وكلفه بثبوت كل دقيقة يراها في سنداته وعطل شغله ، فما يسع ذلك الشخص الا بذل همته فى تتميم غرضه باى وجه كان ، فاما أن يستدين أو يبيع ثيابه ويدفع ما لزمه فان ترك ذلك وأهمله بعد اطلاعهم عليه حلوه عنه ورفعوه وكتبوه لمن يدفع حلوانه <sup>(١)</sup> ثلاثسنوات أو أكثر وكتبوا له سندا جديدا يكون هو المعسول عليه بعد ويقيد بالدفاتر ويبطل اسم الاول وما بيده من الوقفيات والحجج والافراجات القديمة ، ولو كانت عن أسلافه ، ثم يرجع كذلك الى الدفتر دار - فيكتب له علامة لكتابة الاعلام ، فيذهب به الى الاعلامى فيكتب له عبارة أيضا ، فى معنى ما تقدم ، ويختتم تحتها بختم كبير فيه اسم الدفتردار ويأخذ على ذلك دراهم أيضا وبعد ذلك يرجع الى الدفتردا فيقرر ما يقرره عليها من المال الذى يقال له مال الحماية ، ثم يذهب بها الى بيت الباشا ليصحح عليه بعلامته - أى أنه يعتمد كافة الاجراءات السابقة - ويطول عند ذلك انتظاره

---

(١) تعيد الى الأذهان هذه الوقائع ما كان يدفعه الفلاح الذى تسرق ماشيته حيث كان يتحتم عليه دفع حلوان للصوى حتى يسترد ماشيته ولا عجب فالناس على دين ملوكهم .

فإذا تمت علامتها دفع أيضا المعتاد الذى على ذلك ، ورجع بها الى بيوت  
الدفتدار فعند ذلك يطلبون منه ما تقرر عليه فيدفعه عن تلك السنة ، ثم  
يكتبون له سنداً جديداً ويطالب بمصروفه أيضا ٠٠٠ فلا يجد بدا من دفعه  
ولا يزال كذلك يبعثون ويروح مدة أيام حتى يتم له المراد (١) .

وما قدمه الجبرتي — وقد عاصر هذا العهد — يوضح بجلاء صور الفساد  
والرشوة واستغلال النفوذ والقهر الذى كان يعايشه المواطن ، وما تجدر  
الإشارة اليه ، كيف أن الدورة المستندية لاثبات الضريبة تعبر بوضوح عن  
تعقيد الإجراءات ولا غرو في ذلك حيث المحاسبة من العلوم الاجتماعية فهي  
تتأثر بما يحدث في المجتمع من تطورات وإجراءات وأساليبها المستخدمة في  
ذلك الوقت والتي عرضها الجبرتي خير دليل على ذلك .

ولعل الباحث عن جذور البيروقراطية المستغلة والمتفشية في بعض  
الأجهزة ، يجد ضالته في هذا الميراث البغيض .

وهكذا تغير الحال بالأوقاف بعد أن كان يستغل إيراد الأراضي  
والمباني المرصدة ( الموقوفة ) للانفاق على وجوه البر فضلا عن دور العلم  
والمستشفيات وغير ذلك ، وهو ما أدى الى وجود نشاط علمي كبير في العصر  
الأيوبي وعصر المماليك — وهما العصران اللذان زادت فيهما الأوقاف زيادة  
كبيرة — تغير الوضع في العصر العثماني حيث فرضت الدولة ضرائب على  
أراضي الوقف ، كما سبق وهو الأمر الذي أدى — مع غيره من الأسباب

---

(١) الجبرتي ، عبد الرحمن : عجائب الآثار ، مرجع سابق ج٥ ص ٣٣٣ .

الى نقصان ما ينفق على دور العلم والمستشفيات ودورا للعبادة ، ويظهر ذلك واضحا فى كتابات العصر العثمانى ، كما تأثرت بقية الانشطة فى الحوله .

ومن دراسة أجوبة حسين أفندى الروزنامجى عن مال الأوقاف ومقـداره وكيف كان يصرف ، يتضح أن الأوقاف التى ظلت — الى حد ما — باقية فى العصر العثمانى ، هى ما كانت وفقا على الحرمين الشريفين وغيرهما وأنها كانت أربعة أوقاف :

١ — وقف الدشيـشه<sup>(١)</sup> وهذا الوقف كان سابقا على العصر العثمانى ، فالسلطان قايتباى<sup>(٢)</sup> — و هو من سلاطين المماليك — قد : أنشأ بجانب المسجد الحرام عند باب السلام مدرسة جليـلة ٠٠٠ وبجانبها رباط<sup>(٣)</sup> للفقراء والطلبة مع تفرقة خبز ودشيـشه كل يوم ٠٠٠ وكذا أنشأ بالمدينة المنورة مدرسة بديعة ٠٠٠ بل رتب لأهل السنة من أهلها والواردين عليها من كبير وصغير وغنى وفقير ورضيع وفطيم وخادم وخديم ما يكفيه من البر والدشيـشه والخبز<sup>(٤)</sup> غير أن "استيف" يقرر أن السلطان محمد بك شراكسه حاكم مصر الأسبق (٩٠١ هـ / ١٤٩٥ م ) قد أسس وقف دشيـشه الكبرى واحترم تصرفه

- 
- (١) الدشيـشه وهى : أن تطحن الحنطة طحنا جليلا ثم تنصب به القدر ويلقى عليها لحم أو تمر فيطبخ ، فهذا الجشيش ، ويقال له دشيـشه ، ابن منظور ، جمال الدين محمد بن مكرم : لسان العرب ، مرجع سابق ج٦ ص ٢٧٣ ، ٣٠٢ .
- (٢) تولى السلطنة فى الفترة من ٨٧٢ هـ حتى ٩٠١ هـ / ١٤٦٨ م حتى ١٤٩٦ م .
- (٣) الرباط هو ملازمة شجر العدو وأيضا المكان الذى يبنى للفقراء ، الفيومى ، المصباح المنير ، مرجع سابق ص ٢١٥ وما بعدها .
- (٤) السخاوى ، محمد بن عبد الرحمن : الضوء اللامع لأهل القرن التاسع ، مكتبة القدس ، القاهرة ٤٥٣١ هـ ج٦ ص ٢٠٧ .



هذا السلطان سليم (١).

وبعد ذلك أنشأ السلاطين محمد وأحمد ومراد خلفاء سليم الأوقاف  
التي تحمل أسماءهم (٢) وهى :

٢ - وقف مراد به ( مراد بن سليم ٩٨٢-١٠٠٣هـ / ١٥٧٤-١٥٩٤م ) .

٣ - وقف محمدية ( محمد بن مراد ١٠٠٣-١٠١٢هـ / ١٥٩٤-١٦٠٣م ) .

٤ - وقف أحمدية ( أحمد بن مراد ١٠١٢-١٠٢٦هـ / ١٦٠٣-١٦١٧م ) .

- و أما عن إيرادات كل وقف وأوجه انفاقه فيمكن توضيحها فى الجدول

الآتى :

إيرادات الأوقاف وأوجه انفاقها فى العصر العثمانى (٢)

| نوع الوقف        | إيرادات الوقف |             | أوجه الانفاق            |
|------------------|---------------|-------------|-------------------------|
|                  | نقدا (فضه)    | عينا (ارنب) |                         |
| - الدشيشة الكبرى | ١٨٦٥٩٨٨       | ٣٣٣٣٣       | يصرف فى الاماكن المقدسه |
| - وقف مراديه     | ٢٢٢٢٧٧٠       | ٣٨٤٠        | ، ، ، ،                 |
| - وقف محمدية     | ١٢٥٥٦٠٤       | ٢٠٧٨٩       | ، ، ، ،                 |
| - وقف أحمدية     | ٥٨١٠٢٨        | —           | ، ، ، ،                 |
| المجموع          | ٥٩٢٥٣٩٠       | ٥٧٩٦٢       |                         |

(١) استيف النظام المالى والإدارى فى مصر العثمانية ، مرجع سابق ، ص ١١٣

(٢) المرجع السابق ص ١١٣ ، أيضا غربال ، محمد شفيق ترتيب الديار المصرية مرجع سابق ص ٤٥

(٣) مستخلص مما ذكره حسين أفندى فى : ترتيب الديار المصرية ، تعليق محمد شفيق غربال ، مرجع سابق ص ٤٥ وما بعدها ، غير أنه يلاحظ اختلاف إيرادات الأوقاف المذكورة عما ذكره "استيف" المدير العام للمالية بمصر أثناء

ولقد حدد حسين أفندى إيراد كل وقف وكيفية انفاقه وكذلك أوضح طريقة تحصيل الإيراد في اجابته عن الأسئلة من الثامن حتى الثاني عشر من الباب العاشر والذي وضع له العنوان التالي : في تعريف الميرى و تمكين الملتزم من الالتزام ويتضح من الأجابة أن الأوقاف التي كانت تشرف عليها الدولة في العصر العثماني لم تكن الا أوقاف الملوك ، وأن الدولة كانت تحصل على إيراد هذه الأوقاف من الملتزمين كأنه ضريبة ولذلك كان يسمى " ميرى الأوقاف " وقد فرض هذا الميرى على بلاد معينة وكان هناك ناظران للوقف يحصلان على مرتباتهما من إيرادات الأوقاف ، يقول حسين أفندى : عن ميرى الأوقاف ، كيف كان ترتيبه وكيف كان يصرف ، فأجابه : ان ميرى الأوقاف مخصص على بلاد وكان يقبضه الناظر من الملتزمين على يد مباشرى الأوقاف ويصرفونه في التراتيب التي رتبها الملوك الذين أوقفوا ذلك ، وكان الناظر اثنين منهم شيخ البلد<sup>(١)</sup> ناظر على وقف الدشيشة الكبرى ، ومنهم سليمان أغا الوكيل ناظر على ثلاثة أوقاف: المرادية والمحمدية والاحمدية ولهم عوائد على جانب الوقف<sup>(٢)</sup> ، ثم ذكر حسين أفندى بعد ذلك إيراد كل وقف سواء كان نقدا أو عينا ثم أوضح أوجه انفاقه ، فيقول عن

---

= الحملة الفرنسية (١٧٩٨-١٨٠١)م حيث حدد عوائد الأوقاف المذكورة على النحو التالي : ١- وقف الدشيشة الكبرى ٩٠٧٧٦٥ ل ، ٢- وقف مراديه ٩٦٩٨٥٧ ، ٣- وقف محمدية ١٢٠٦٢٧٤ ل ، ٤- وقف أحمدية ٥٨١٠٣٣ فضه بمجموع ٤٦٦٤٩٢٩ بفارق قدره ١٢٦٠٤٦١ ر ولم يورد استيف الموارد العينية رغم اقراره بوجودها ، استيف : النظام المالى والادارى ، مرجع سابق ج٥ ص ١١٢ .

(١) هو زعيم الممالك المقيم بالقاهرة كما سبق .

(٢) غربال ، محمد شفيق : ترتيب الديار المصرية ، مرجع سابق ص ٤٥ .

مال ميرى وقف محمديه وكيف كان يقبض وكيف يصرف ، فأجابه : ان المبلغ الذى كان يقبض من الملتزمين وقدره خمسون كيسا مصرى<sup>(١)</sup> وكسور خمسة آلاف وستمئة وأربعة فضه (  $٥٦٠٤ + ١٢٥٠ \dots = ٢٥٠٠ \times ٥٠$  ) وكان يصرف ذلك القدر صرة ترسل الى أهالى مكة والمدينة ومرتبات وخيرات وعوائد الناظر وعوائد الكتبة ٠٠ وللوقف المذكور غلال على بلاد معلومة وقدره عشرون ألفا وسبعمئة وتسعة وثمانون أردب حب ونصف أر دب ويصرف ذلك القدر مثل المال بموجب دفتر بختم الناظر المذكور وبمباشرة كتبة الوقف<sup>(٢)</sup> .

يتضح مما سبق أن ايراد الوقف ومصرفه - المحدد من قبل الواقف - كان يثبت فى سجل خاص لدى ناظر الوقف ويقوم بذلك كتبة الوقف والى جانب هذا يقوم "قلم المحاسبه باثبات المنصرف فى الأماكن المقدسة - عينا أو نقدا - كما أن قلم الشهر يتولى اثبات جميع الغلال الواردة الى بيت المال بما فيها الغلال المخصصة للحرمين الشريفين .

ولا يخفى أثر اذواجية الإيرادات والمصروفات على النواحي الرقابية وغيرها

ولقد تابع حسين أفندى ذكر إيرادات الأوقاف الأخرى<sup>(٣)</sup> وبين طريقة

---

( ١ ) الكيس المصرى يساوى ٢٥٠٠٠ فضه .

( ٢ ) غربال ، محمد شفيق : ترتيب الديار المصرية ، مرجع سابق ص ٤٥ وما بعدها .

( ٣ ) أما استيف ، فلقد أضاف الى الأوقاف المذكورة وقف "الحرمين " وذكر أنه : أنشأه أحد السلاطين وأقر سليم تصرفه " وحدد عائد هذا الوقف بمبلغ ٦٢٨٠٦٢٠ وأضاف أوقافا أخرى ترجع الى بيبس والأشرف والغورى من سلاطين المماليك ويبلغ ميرى هذه الأوقاف ١٢٨٠٤٤٢٠ فضه ، استيف : النظام المالى ، مرجع سابق ص ١١٢ .

انفاقها كما هو موضح بالجدول - ولكنه لم يحدد أجر ناظر الوقف ولا الكتبه .

#### ج - قسم إيرادات ومصروفات الفرق العسكرية :

---

كان بمصر سبع فرق عسكرية ، وكان لكل فرقة منها قلم مستقل يضبط إيرادها ومصرفها وكانت : " الروزنامة " تسلم لكل قلم دفترا مسجلا فيه أسماء الجنود والمستحق لكل شخص على حسب رتبته ، يقول حسين أفندي : ان لكل أوجاق ( فرقة ) أفندي كبيرا أو أفنديا صغيرا ٠٠٠ ومن تحت أيديهم أفندية وخدمتهم صرف جمكية<sup>(١)</sup> العساكر وباقي الناس بموجب دفتر يحضر لهم من الروزنامة وعليهم ربط جميع إيراد الأوجاقات<sup>(٢)</sup> .

ويلاحظ هنا وفي أماكن كثيرة استخدام كلمة "ربط" وتعني تحديد الإيراد أو المصروف بصفة نهائية ، وما زال هذا المصطلح مستخدما في أجهزة الدولة المعاصرة ويؤدى نفس المعنى السابق ، فهو اذن مع غيره من مميزات العصور الاسلامية السابقة .

#### د - قسم المراجعة والتدقيق :

---

كان الاهتمام بالمصروفات ومراقبتها وخصوصا المصروفات المتكررة وكبيرة الحجم كبيرا ، من أجل ذلك كان هناك قلم لتقدير هذه المصروفات وتحديداتها

---

(١) الجمكية لفظة فارسية وتعنى رواتب الموظفين العاملين بالدولة ، أدى تشير ، السيد : معجم الألفاظ الفارسية المعربة ، مرجع سابق ص ٤٥٠ .  
(٢) غربال ، محمد شفيق : ترتيب الديار المصرية ، مرجع سابق ص ٣١٠ .

بطريقة صحيحة وهو قلم اليومية ثم الى جانب ذلك هناك قلم المراجعة النقدية وهو قلم الخزينة وقلم يختص بمراجعة وتدقيق مصروفات الدولة وخصوصا الرواتب على اختلاف مستحقيها وكذلك ما يرسل الى الاماكن المقدسة وذلك على النحو التالى :-

#### ١ - قلم اليومية :

يختص هذا القلم بتقدير وتحديد المصروفات العامة المتكررة مثل تقدير المبالغ التي ترسل سنويا الى الأماكن المقدسة - بمكة المكرمة والمدينة المنورة ... وكذلك تقدير وتحديد مرتبات جنود الفرق العسكرية الموجودة بمصر .

يقول حسين أفندى : عن أفندى اليومية وخدمته ، فأجابه أن خدمته ربط. دفاتر الصرة المرسلة الى الحرمين وربط دفاتر الجمكية بمصر الى العساكر وغيره ، وربط قدر جملتها على الصحيح وكذلك عنده دفتر صرة الحرمين (١)

ويضيف لانكريه أن منصب أفندى اليومية ( أحد المناصب الهامة فهو رئيس لعشرة أفندية )<sup>(٢)</sup> غير أنه يذكر أن فى هذا القلم تعد حسابات المنصرف على الفقراء والعجزة والأرامل والايتام والعميان .

#### ٢ - قلم الخزينة :

يتولى هذا القلم مراجعة وتدقيق ايرادات ومصروفات الدولة ويحاسب جميع

(١) المرجع السابق ص ٢٩

(٢) لانكريه الريف المصرى فى عصر المماليك ، مرجع سابق ، ج٥ ص ٤٠

العاملين الذين فى عهدتهم أموال الدولة فى كل ما يتعلق بإيراداتها ——— ونفقاتها ، ويعمل بهذا القلم " كنية الخزينة " ويحدد حسين أفندى نطاق عملهم بأنهم : يضبطون جميع الاموال المبرية الاصل والخصم<sup>(١)</sup> والايراد والمصروف ، وهم الذين يحاسبون سائر الافندية الذين عهدتهم المال المسمى فى جميع ما يتعلق بالروزنامة العامة<sup>(٢)</sup>

### ٣ - قلم المقابلة :

يتولى هذا القلم مراجعة وتدقيق جميع مصروفات وايرادات الدولة ويعطى رئيس هذا القلم والذى كان يطلق عليه " أفندى المقابلة " المستندات اللازمة لأصحاب الرواتب لصرف مستحقاتهم النقدية والعينية .

ويحدد حسين أفندى اختصاصات قلم المقابلة بأنها : " قيد دفاتر جمكية العساكر وساليانات<sup>(٣)</sup> الامراء والمشايخ والايتام وغيره اسما بأسم وهو الذى يعطى التمكينات الى أصحاب المرتبات .<sup>(٤)</sup>

أى أنه بعد مراجعة وتدقيق المستحق لكل شخص - سواء كان نظير عمل أو غير ذلك - فان رئيس هذا القلم يعطى صاحب الحق التمكين - وهو المستند الذى بمقتضاه يستطيع صاحب الحق أن يحصل على حقه - ويضيف لانكره الى أن قلم المقابلة : يقوم بفحص ومراجعة كل الحسابات<sup>(٥)</sup> .

---

(١) العطف بالواو هنا عطف تفسير حيث أن الايراد هو الاصل والمصروف هو الخصم وهى من المصطلحات المستخدمة حتى الآن بذات المعنى فى أجهزة الدولة .

(٢) غربال ، محمد شفيق : ترتيب الديار المصرية ، مرجع سابع ص ٢١٠ .

(٣) ساليانات : جمع عربى للكلمة الفارسية "ساليانه" وتعنى المرتب السنوى ، غربال

محمد شفيق : ترتيب الديار المصرية ، مرجع سابق ص ١٤ رقم (١) بالهامش

(٤) المرجع السابق ص ٣١٥ لانكره : الريفا المصرى فى عهد المماليك ، مرجع سابق ص ٥٠٤

أما عن الدورة المستندية لاثبات تحصيل الإيرادات فيحدها لانكره على النحو التالي : "يرسل الأفندي - المختص - الى الملتزم أو الى أى مدين آخر مع واحد من خدم الديوان يسمى نشاؤس مذكرة من الميرى بأن عليه أن يسدد ما عليه وينتقل الملتزم مع هذا النشاؤس الى الروزنامجى الذى يعطى الملتزم - أو المدين - بعد تحصيل المبلغ ايضالا موقتاً ثم يقوم الأفندي - المختص - بموجب هذا الايصال الموقت بتحرير الايصال النهائى . (١)

واضح أن عملية التحصيل والاثبات فى الدفاتر واعطاء الايصال النهائى تتم من خلال عدد من العاملين وليس من خلال شخص واحد الأمر الذى يحقق درجة عالية من الرقابة .

أما عن المصروفات فيقرر استيف أن أفندية الروزنامه لم يكن " يسددوا أى شئ " بأنفسهم انما كانوا يسحبون المخالصات وغيرها من المستندات من الاطراف المستفيدة ، ليبدلوها بحوالات قابلة للدفع من صندوق الروزنامجى - ولم يكن الصراف الموكل بالدفع يسدد قيمة الحوالات التى سلمها هو " الأفندية الا بعد أن يوشر عليها بختمه باش قلغا - النائب الاول للروزنامجى - وذلك بعد أن يطابقها على بيانات السجل العام الذى يمسكه لكل الانفاقات التى تقع على عاتق الخزينة وبعد أن يتأكد من بنود ودوافع الانفاق . (٢)

ويتضح من النص السابق أن الدورة المستندية للمصروفات تمر بالمراحل

الآتية :

(١) المرجع السابق ص ٤١ .

(٢) استيف : النظام المالى والادارى فى مصر العثمانية ، مرجع سابق

ص ٢٥٣ .

١ - يتقدم صاحب الحق الى الافندى المختص بالمستند الذى يعطيه الحق فى الحصول على المبلغ .

٢ - يقوم الافندى المختص باعطاء المستفيد حواله على الصندوق .

٣ - تقدم الحواله الى النائب الثانى للروزنامجى الذى يوجد لديه سجل مثبت فيه كافة أنواع المصروفات المقررة لكى يتأكد من مطابقتها لما هو مثبت عنده ويتأكد كذلك من أنها تنفق فى الأغراض المحددة وبعد المطابقة والتأكد يضع ختمه أو علامته على الحواله .

٤ - بعد ذلك يتقدم صاحب الحق الى الصراف للحصول على حقه .

ولعل فيما سبق يوضح توافر عناصر الرقابة الداخلية على المصروفات

أما جهاز السكرتارية فهو الذى كان يتولى كتابة الأوامر المرسلة الى الفلاحين والى أهالى المدن ولقد كان يطلق على من يقوم بكتابة هذه الأوامر وغيرها " فرمنجى " يقول حسين أفندى عن الفرمنجى : ان خدمته متعلقة بالباشا مثل كتابة فرمانات العربى التى ترسل الى الفلاحين والى البنادر (١) .

وبعد استعراض كافة التقسيمات الادارية للروزنامه وهى المهيمنة على تحصيل الايرادات وانذاتها يثور التساؤل عن اسلوب وطريقة الاثباتات فى سجلات الروزنامه ، والواقع أن تسجيل الحسابات وغيرها كان يتم بخط تركى كان يسمى " خط القيمه " .



## خط القيرمة :

أنبــــــــع الاتراك اسلوب السرية فى اثبات البيانات والاحداث المالية فى سجلات الروزنامة حيث كانت الكتابة بهذه السجلات بخط القيرمه ، والقيرمة كلمة تركيــــــــة تعنى التثنية والتكسير (١) لان خط القيرمة كثير الزوايا والثنايا ويمكن أن تكتب به معلومات كثيرة فى حيز ضيق وتستخدم فيه للأرقام رموز معينة لاسماء الاعلام .

وقد ظل هذا الخط يستخدم فى مصر فى السجلات المالية ولا يعرفه الا الكتاب والمحاسبون العاطلون بالروزنامة وذلك حتى عهد محمد على حيث ألغى فى عام ١٢٥٠ هـ : ١٨٣٤م وحل محله الكتابة بالخط العربى (٢)

ونجد لانكريه بعد أن يقرر أن الأفندية يسجلون حساباتهم بخط القيرمه البالغ الفائدة لهم " فليس ثمة سواهم على الدوام يستطيع قراءتها بسهولة يضيف : ويسك الأقباط حساباتهم بالكتابة العربية المعتادة (٤)

ويقدم الروزنامجى حسابات الروزنامة الى الباشا والى الدفتر دار وكذلك الى شيخ البلد ، وعندما تعتمد هذه الحسابات ترسل الى القسطنطينية ويأمر

---

(١) الانسى ، محمد على : قاموس الدرارى اللامعات ص ٤٤٥ ، نقلا عن د. ليلى

عبد اللطيف : تاريخ ومؤرخى مصر والشام ، مرجع سابق ص ٤٧ .

(٢) المرجع السابق ص ٤٨ .

(٣) لانكريه : الريف المصرى فى عصر المماليك ، مرجع سابق ، ج٥ ص ٤٢

(٤) المرجع السابق ص ٤٢ .

السلطان في بعض الاحيان بأن تراجع هذه الحسابات على يد أغما يرسله  
لهذا الغرض (١)

آما عن أنواع المال الميرى ومقداره في السنة وكيفية توزيعه فسيكون  
موضوع البحث التالي انشاء الله .

---

(١) المرجع السابق ص ٤٢

شـبـت المـراجـع  
~~~~~

- القرآن الكريم
- ابن أبي شيبة ، عبد الله بن محمد : الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار ، الدار السلفية بومباي ، الهند ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م ج ٧ .
- ابن تيميه ، تقى الدين أحمد : الحسبة في الاسلام ، دار عمر ابن الخطاب ، الاسكندرية ، بدون تاريخ .
- ابن تيميه ، تقى الدين أحمد : مجموع فتاوى شيخ الاسلام أحمد بن يتييه ، جمع وترتيب عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاص وابنه ، مطابع الرياض ، الطبعة الأولى ، الرياض ١٣٨٣هـ ج ٢٩ .
- ابن جعفر ، قدامه : الخراج وصناعة الكتابة ، ، تعليق د . محمد حسين الزبيدي ، دار الرشيد للنشر ، العراق ١٩٨١م .
- ابن رجب ، عبد الرحمن بن أحمد : الاستخراج لأحكام الخراج ، تعليق السيد عبد الله الصديق ، دار المعرفة ، بيروت ، بدون تاريخ .
- ابن ظهير ، محمد بن ابراهيم : روضة الأريب ونزهة الأديب ، خطوط عرض د - محمد الحبيب الهيلة في : ابحاث الندوة الدولية لتاريخ القاهرة ، دار الكتب المصرية ، القاهرة ١٩٧١ ج ٣ .
- ابن منظور ، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم : لسان العرب دار صادر بيروت ، بدون تاريخ
- ابن الجيعان ، شرف الدين يحيى بن المقر : التحفة السنية بأسماء البلاد المصرية ، مكتبة الكليات الازهرية ، القاهرة ١٩٧٤ م .

- أبو يوسف ، يعقوب بن ابراهيم : الخراج ، المطبعة السلفية ، القاهرة ١٣٤٦ هـ .
- أدى شير ، السيد : معجم الألفاظ الفارسية المعربة ، مكتبة لبنان ، بيروت ١٩٨٠ م .
- أحمد ، ليلي عبد اللطيف : الادارة فى مصر فى العصر العثمانى ، رسالة دكتوراه غير منشورة — جامعة عين شمس ، القاهرة ١٩٧٥ هـ .
- أرتين ، يعقوب : الأحكام المرعية فى شأن الأراضى المصرية ، تعريف سعيد عمون ، الطبعة الاولى ، دار الكتب المصرية ، القاهرة ١٣٠٦ هـ .
- استيف:النظام المالى والادارى فى مصر العثمانية فى : وصف مصر ، — وضع علماء الحملة الفرنسية على مصر ، ترجمة زهير الشايب ، مكتبة الخانجي القاهرة ١٩٧٩ ج٢ .
- أقطاش، نجاتى وآخرين : الأرشيف العثمانى ، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الاسلامية باستنامبول ومركز الوثائق والمخطوطات بالجامعة الأردنية عمان الأردن ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م .
- الاسحاقى ، محمد بن عبد المعطى : اخبار الأول فيمن تصرف فى مصر من أرباب الدول المطبعة الحسينية ، القاهرة ١٢٩٦ هـ .
- الأنسى ، عبد الباسط : تأسيس المباني فى اللسان العثمانى جريدة الاقبال بيروت ١٣٢٨ هـ .
- البغدادى ، صفى الدين عبد المؤمن بن عبد الحق / مرصد الاطــــلاع

- على أسماء الأمكنة والبقاع ، تحقيق وتعليق على محمد البجاوى ، دار -  
المعرفة ، بيروت ١٣٧٣هـ/ ١٩٥٤م ج١ .
- البستاني ، بطرس : محيط المحيط ، مكتبة لبنان ، بيروت ١٨٧٠م /  
١٣٨٦هـ .
- الجبررتى ، عبد الرحمن : عجائب الآثار من التراجم والأخبار ، تحقيق  
حسن محمدجوهر وعبد الفتاح السرنجاوى ، لجنة البيان العربى ، ط١ ، -  
القاهرة ١٩٥٨م .
- الجرجانى ، على بن محمد : التعريفات ، المطبعة الوهبية ، القاهرة ١٢٨٣هـ  
- الحموى ، ياقوت : معجم البلدان ، مطبعة السعادة ، القاهرة ١٣٢٣هـ/  
١٩٠٦م
- الراقد ، محمد عبد المنعم السيد : الغزو العثمانى لمصر ، مؤسسة شباب  
الجامعة ، القاهرة ١٩٧٢ م .
- رافق ، عبد الكريم : العرب والعثمانيون ، دمشق ١٩٧٤م .
- زيدان ، جورج : تاريخ مصر الحديث ، مطبعة الهلال ، القاهرة ١٩١١م ج١  
- الشامى ، عبد العال عبد المنعم : مدن مصر وقراها عند ياقوت الحموى ،  
جامعة الكويت ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م .
- شلبى ، أحمد بن عبد الغنى : أوضح الاشارات فيمن تولى مصر القاهرة  
من الوزراء والباشات ، تحقيق د . عبد الرحيم عبد الرحمن ، مكتبة  
الخانجى ، القاهرة ١٩٧٨م .

— الشناوى ، عبد العزيز محمد : الدولة العثمانية ، مكتبة الانجلو ، القاهرة  
١٩٨٠م .

— العرينى ، السيدالباز : الاقطاع فى الشرق الاوسط ، فى : حولىة  
كلية الآداب جامعة عين شمس ، المجلد الرابع ، القاهرة ١٩٥٧م .

— غربال ، محمد شفيق : ترتيب الديار المصرية فى عهد الدولة العثمانية  
كما شرحه حسين أفندى أحد افندية الروزنامة فى عهد الحملة الفرنسية ،  
مجلة كلية الآداب جامعة فؤاد الأول ( جامعة القاهرة ) المجلد الرابع  
الجزء الأول ، القاهرة مايو ١٩٣٦م .

— الفيومى ، أحمد بن محمد : للصباح المنير ، المطبعة الاميرية ، القاهرة  
١٣٢٥هـ

— القلقشندى ، أبى العباس أحمد بن على : صبح الأعشى فى صناعة الانشا  
دار الكتب المصرية ، القاهرة ١٩٢٢م .

— لاشين ، محمود المرسى : دراسة تحليلية للنظام المحاسبى فى الدواوين  
فى عصر الخلافة العباسية بمصر ، فى : مجلة جامعة ام القرى ، العدد  
الثانى ١٤٠٩هـ .

— مبارك ، على : الخطط الجديدة لمصر القاهرة ومدنها وبلادها القديمة والشهيرة  
المطبعة الاميرية القاهرة ١٣٠٥هـ ، الطبعة الأولى .

— مجمع اللغة العربية : المعجم الكبير ، الهيئة المصرية العامة للكتاب  
القاهرة ١٤٠١هـ / ١٩٨١م ج ٢ .

— المقرزى ، تقى الدين أحمد بن على : الخطط والآثار فى مصر والنيل

وما يتعلق بها من الأخبار ، مكتبة الكتبي ، القاهرة ١٣٢٥هـ .

— المويلحي ، ابراهيم : الأرض والفلاح في العصر العثماني ، الجمعية المصرية  
للدراسات التاريخية ، القاهرة ١٩٧٤م .